



"سوف ندمر كل شيء"

مسؤولية الجيش عن الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية - ولاية أراكان،
ميانمار



منظمة العفو
الدولية

منظمة العفو الدولية حركة عالمية تضم ما يزيد على 7 مليون شخص
يناضلون من أجل عالم يتمتع فيه الجميع بحقوقهم الإنسانية.

وتتمثل رؤية المنظمة في أن يتمتع جميع البشر بجميع حقوق الإنسان
المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيره من المعايير الدولية
لحقوق الإنسان.

ومنظمة العفو الدولية منظمة مستقلة عن جميع الحكومات والعقائد
السياسية أو المصالح الاقتصادية أو المعتقدات الدينية، وتتلقى تمويلها
من أعضائها ومن التبرعات العامة.

© حقوق النشر محفوظة لمنظمة العفو الدولية، 2018

ما لم يذكر خلاف ذلك فإن محتوى المادة الوارد في هذه الوثيقة محمي بموجب
رخصة المشاع الإبداعي (يجب نسبة المادة إلى منظمة العفو الدولية، ويحظر
استخدام المادة لأية أغراض تجارية، ويحظر إجراء أي تعديل أو اجتراف في المادة
أو نشر أو عرض مواد أخرى مستقاة منها، رخصة دولية 4).

<https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/legalcode>

لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة صفحة الأذونات على موقعنا:
www.amnesty.org

وإذا نسبت حقوق الطبع إلى جهة غير منظمة العفو الدولية، فإن هذه المادة
تكون غير خاضعة لرخصة المشاع الإبداعي.

الطبعة الأولى 2018

الناشر: مطبوعات منظمة العفو الدولية

Peter Benenson House, 1 Easton Street

London WC1X 0DW, UK

رقم الوثيقة: ASA 16/8630/2018
اللغة الأصلية: الإنجليزية

amnesty.org



منظمة العفو
الدولية

ملخص

"لقد تلقينا أمرا بحرق القرية عن بكرة أبيها إذا حصلت أية قلاقل. وإذا لم تبقوا أنتم القرويون مسالمين، فسوف ندمر كل شيء... نحن سنبدأ العملية ... فإذا بقيتم هادئين، فلن تكون هناك مشاكل. وإلا فسيكون الجميع في خطر".

تسجيل صوتي لأحد ضباط جيش ميانمار، خلال محادثة هاتفية مع رجل من الروهينغيا من قرية إن دين، في بلدة مونغداو، في أواخر أغسطس/ آب 2017. وفي غضون أيام، دمرت قوات الأمن مناطق الروهينغيا في إن دين.

شنت جماعة مسلحة تُعرف باسم "جيش إنقاذ روهينغيا أراكان" هجمات منسقة صبيحة يوم 25 أغسطس/ آب 2017 على مراكز تابعة لقوات الأمن في ولاية أراكان شمالي ميانمار. وقاد جيش ميانمار بالمقابل هجمات نفذتها قوات الأمن في الأيام والأسابيع والأشهر التالية ضد جميع السكان الروهينغيا القاطنين في مختلف قرى الولاية. وفي غضون الأشهر العشرة التي أعقبت هجمات 10 أغسطس/ آب، أجبرت قوات أمن ميانمار ما يربو على 702000 امرأة ورجل وطفل روهينغي على النزوح إلى بنغلاديش المجاورة، حيث شكل هؤلاء أكثر من 80 في المائة من الروهينغيا القاطنين في ولاية أراكان الشمالية مع بداية الأزمة. وقامت قوات الأمن في ميانمار بتطهير المنطقة عرقيا من سكانها الروهينغيا عن طريق شن حملة شعواء وممنهجة أقدمت خلالها على قتل الآلاف من أفراد الروهينغيا بشكل غير قانوني، وبينهم يافعون، وارتكبت جرائم اغتصاب وغير ذلك من أشكال العنف الجنسي بحق المئات من نساء وفتيات الروهينغيا، وقامت بتعذيب الرجال والصبية في مراكز الحجز، وجعلت مجتمعات الروهينغيا على شفير المجاعة بعد أن أحرقت الأسواق وحالت دون وصول المزارعين إلى أراضيهم، واضرمت النيران بالمئات من قرى الروهينغيا بشكل موجه ومتعمد.

وتصل تلك الجرائم إلى مضاف الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وفق أحكام القانون الدولي كونها قد ارتكبت في سياق هجوم ممنهج واسع النطاق استهدف أفراد أقلية الروهينغيا. وتمتلك منظمة العفو الدولية أدلة على ارتكاب تسعة من أصل 11 جريمة من الجرائم ضد الإنسانية المدرجة في قانون روما الأساسي الخاص بالمحكمة الجنائية الدولية؛ وتشمل تلك الجرائم المرتكبة منذ 25 أغسطس/ آب 2017 القتل والتعذيب والترحيل أو التهجير القسري والاعتصاب، وغير ذلك من أشكال العنف الجنسي والاضطهاد والاختفاء القسري وغير ذلك من الأفعال غير الإنسانية من قبيل التجويع العمد. كما يوجد لدى منظمة العفو الدولية أدلة تثبت أن المسؤولية عن ارتكاب تلك الجرائم تقع على عاتق أعلى مستويات قيادة الجيش، لا سيما الفريق مين أونغ هلينغ، القائد الأعلى لجيش ميانمار.

وقد تم إعداد التقرير الحالي بناء على 400 مقابلة أجريت خلال الفترة ما بين سبتمبر/ أيلول 2017، ويناير/ حزيران 2018 لا سيما أثناء أربع بعثات بحثية أوفدت خصيصا إلى مخيمات اللاجئين في بنغلاديش، وثلاث أخريات إلى

"سوف ندمر كل شيء"

مسؤولية الجيش عن الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية - ولاية أراكان، ميانمار

منظمة العفو الدولية

ميانمار، توجهت إحداهما إلى ولاية أراكان تحديداً. وشكل ضحايا تلك الجرائم وشهود العيان عليها الأغلبية الساحقة من الذين أُجريت المقابلات معهم. وسعت منظمة العفو الدولية حثيثاً إلى اللقاء مع أشخاص من مختلف التجمعات العرقية والدينية في ولاية أراكان شمال البلاد، بما في ذلك اللقاء مع أفراد من أقلية الروهينغيا ذات الغالبية المسلمة، وجماعات عرقية أخرى مثل الأراكان، والمرو، والخامي، والثيت وهي جماعات بوذية في معظمها، بالإضافة إلى اللقاء مع أفراد من الطائفة الهندوسية.

ولم تكف منظمة العفو الدولية بمقابلة الضحايا والشهود وحسب، بل وحرصت أيضاً على أن تجري مقابلات مع عمال الإغاثة الإنسانية في بنغلاديش وميانمار، وعاملين في المجال الطبي في بنغلاديش ممن قاموا بعلاج الإصابات الناجمة عن العنف بين اللاجئيين الروهينغيا، ومحللين معنيين بشؤون جيش ميانمار، ودبلوماسيين، وصحفيين، ومسؤولي الإدارات المحلية في ميانمار المعروفين باسم "مديري القرى". كما يعتمد التقرير الحالي على التحليلات المعمقة للبيانات والصور الملتقطة عبر الأقمار الصناعية، وإجراء تحليل جنائي للصور الملتقطة لإصابات الأفراد، والتحقق من مصداقية الصور الفوتوغرافية والمتحركة الملتقطة لمناطق وتجمعات في ولاية أراكان شمال ميانمار، وإطلاع المنظمة على وثائق سرية لا سيما تلك المتعلقة بهرم القيادة في جيش ميانمار، علاوة على الاسترشاد بالدراسات الاستقصائية والتحليلية من المصادر المفتوحة بما في ذلك التعليقات المنشورة على موقع فيسبوك والمتعلقة بجيش ميانمار.

تاريخُ حافلٌ بالاضطهاد

لطالما تعرض أفراد الروهينغيا للتمييز والاضطهاد بشكل ممنهج في ميانمار. ودأبت الحكومات المتعاقبة هناك على رفض الاعتراف بالروهينغيا كإحدى الجماعات العرقية الأصيلة في ميانمار، وما انفكت تؤكد عوضاً عن ذلك على أن أفرادها هم من المهاجرين القادمين من بنغلاديش الذين استقر بهم المقام في ميانمار بشكل "غير نظامي". ولكن واقع الأمر يقول إن الغالبية العظمى من الروهينغيا المقيمين في ولاية أراكان، وأولئك الذين فروا منها إلى بنغلاديش وولايات أخرى قد وُلدوا هم وأبائهم وأمهاتهم داخل ميانمار. ولا يملك جميعهم على وجه التقريب أية جنسية أخرى، وليست لديهم إمكانية للمطالبة بجنسية بلدان أخرى بخلاف ميانمار. ولكن ذلك لم يحل دون عدم الاعتراف بهم كمواطنين في ميانمار، حيث حُرِّموا فعلياً من الحق في الجنسية جراء القوانين والسياسات والممارسات التمييزية المطبقة بحقهم، لا سيما قانون الجنسية لسنة 1982 وأحكامه المطبقة عليهم.

ولقد جلب عدم حصول أفراد الروهينغيا على الجنسية الكثير من الانعكاسات الارتدادية السلبية عليهم، حيث أتاح ذلك للسلطات أن تقوم بالتنسيق على حرية حركتهم، وفصلهم عن باقي أفراد وجماعات المجتمع من الناحية الفعلية. كما تم تقييد إمكانية حصولهم على خدمات الرعاية الصحية والتعليم وفرص العمل بشكل كبير جداً. وأصبح هذا النظام التمييزي الخالي من المسحة الإنسانية هو النظام المطبق بشكل طائغ وقاسٍ من طرف جيش ميانمار والسلطات المدنية فيها، وخصوصاً أعقاب أعمال العنف التي اندلعت في عام 2012 بين الروهينغيا وأفراد أقلية أراكان القومية الذين حظوا بمساندة قوات الأمن أحياناً. ولقد خلصت منظمة العفو الدولية إلى أن ذلك النظام الذي يستهدف الروهينغيا كجماعة عرقية وتطبقه الدولة عن طريق طائفة من القوانين والسياسات والممارسات يصل إلى مصادف جريمة الفصل العنصري، وهي إحدى الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية.

وفضلاً عن الاضطهاد اليومي الذي يتعرض له الروهينغيا، ثمة تاريخٌ طويل من عمليات الطرد الجماعي العنيفة التي نفذتها قوات أمن ميانمار بحقهم فيما مضى. وقد أُجبر نحو 200 ألف من أفراد الروهينغيا على الفرار في 1978 من ميانمار عقب حملة قمع نفذها الجيش ضد "الهجرة غير الشرعية" ضمن عملية أُطلق عليها اسم "عملية ناغامين أو (الملك التين)". وفر ما يُقدر بنحو 250 ألف روهِينغِي عامي 1991 و1992 عقب حملة أخرى من العنف شنتها عليهم قوات أمن ميانمار. وقد جرى لاحقاً ترتيب عودة النازحين في بنغلاديش إلى ميانمار بطريقة أثارت شكوكاً جدية حول مدى طوعية تلك العودة من عدمها. ولم تسفر عمليتا العودة الطوعية المزعومتين إلى تحسين

"سوف ندمر كل شيء"

مسؤولية الجيش عن الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية - ولاية أراكان، ميانمار

منظمة العفو الدولية

مستويات معيشة الروهينغيا، بل وأعقبهما على النقيض من ذلك حقبة شهدت المزيد من التراجع في صون حقوق الروهينغيا وكرامتهم.

واعتبارا من أكتوبر/ تشرين الأول 2016، أُجبر عشرات الآلاف من أفراد أقلية الروهينغيا على الفرار من ولاية أراكان عقب قيام قوات أمن ميانمار باستهداف نساء ورجال وأطفال قرى بأكملها على إثر اعتداءات على مراكز ومخافر أمنية نفذتها جماعة غير معروفة حينها تُطلق على نفسها اسم "جيش إنقاذ روهينغيا أراكان". وشهدت "عمليات التطهير" التي نفذها الجيش لاحقا ارتكاب انتهاكات حقوقية بشكل ممنهج، وعلى نطاق واسع، بما في ذلك ارتكاب عمليات القتل غير المشروع والاعتصاب وغير ذلك من ضروب التعذيب والاختفاء القسري والاحتجاز التعسفي. وخلصت منظمة العفو الدولية ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في تلك الأثناء إلى أن تلك الجرائم تصل إلى مصادف الجرائم ضد الإنسانية.

وفتح جيش ميانمار وإحدى اللجان الوطنية تحقيقين مستقلين للوقوف على صحة تلك المزاعم، وخلصت الجهتان إلى رفض النتائج التي توصلت إليها المفوضية السامية لحقوق الإنسان، وأصدرتا تقارير منمقة لتبرئة ساحة الجهات المعنية من تهمة ارتكاب أية مخالفات تقريبا. واستفادت قوات الأمن في ميانمار من الإفلات شبه الكامل من العقاب على معظم الجرائم المرتكبة بحق الروهينغيا. وتزامن ذلك مع الصمت الدولي إزاء ما يحصل في ميانمار، وتذرع البعض بشكل غير رسمي بأن إدانة الأحداث بشكل صارم، والتحرك بشأنها قد يقوض المرحلة الانتقالية التي تمر بها البلاد نحو التحول إلى الحكم شبه المدني عقب عقود من حكم العسكر، والعزلة الدولية. ولقد مهد الإفلات من العقاب على هذا النحو والصمت الجماعي الدولي الطريق أمام اندلاع الأزمة الحالية.

إرهابيات أعمال العنف التي وقعت يوم 25 أغسطس/ آب

شهدت ولاية أراكان شمالي البلاد حالة من التوتر والتصعيد في الأشهر والأسابيع التي سبقت أحداث 25 أغسطس/ آب 2017، حيث قامت قوات أمن ميانمار باعتقال واحتجاز العشرات من رجال وشباب الروهينغيا بشكل تعسفي في محاولة، على ما يبدو، للعثور على عناصر "جيش إنقاذ روهينغيا أراكان"، وجمع المعلومات المتعلقة بخطط ذلك التنظيم وأنشطته. وأجرى باحثو منظمة العفو الدولية مقابلات مع 23 رجلا وحدثين سبق لهم وأن تعرضوا للاعتقال والتعذيب وغير ذلك من ضروب المعاملة السيئة على أيدي قوات الأمن في تلك الفترة، والتي قامت بضربهم مرارا في الحجز، واقتادتهم إلى قواعد شرطة حرس الحدود حيث جرى احتجازهم فيها لأيام أو أسابيع كما حصل في بعض الحالات.

وقام الضباط في قواعد شرطة حرس الحدود بتعذيب وإساءة معاملة محتجز الروهينغيا بغية انتزاع معلومات منهم، أو إجبارهم على الاعتراف بصلووعهم في نشاط "جيش إنقاذ روهينغيا أراكان". وقد وثقت منظمة العفو الدولية بالتفاصيل عمليات التعذيب وسوء المعاملة في اثنتين من تلك القواعد على وجه التحديد، تقع الأولى في توانغ بازار التابعة لمحلية بوثيدونغ شمالي البلاد، وتقع الثانية في قرية زاي دي بين التابعة لمحلية راثيدونغ.

ووصف محتجزو الروهينغيا، ممن جرى إخلاء سبيلهم لاحقا، أساليب التعذيب التي مورست عليهم في تلك القواعد من قبيل التعرض للضرب المبرح، والحرق، والإيهاام بالغرق، والعنف الجنسي، والحرمان من الطعام والشراب، والمعاملة المهينة. كما وصف عددٌ من الرجال الروهينغيا ممن كانوا محتجزين في قاعدة توانغ بازار كيف أُجبروا على حلق لحاهم، بينما وصف آخرون بينهم صبي احتُجزوا في قاعدة زاي دي بين حرمانهم لأيام من الطعام والماء، وتعرضهم للضرب المفضي إلى الموت تقريبا، وحرق أعضائهم التناسلية إلى درجة تسببت لهم بالإصابة بتقرحات وبتور كثيرة. وقال أحد المزارعين من إحدى قرى محلية راثيدونغ لمنظمة العفو الدولية ما يلي: "كنت واقفا ويديا مقيدتين خلف رأسي، وقاموا بنزع الإزار عني ووضعوا شمعة تحترق أسفل قضبي. وكان أحد ضباط شرطة حرس الحدود ممسكا بالشمعة بينما يتلقى الأوامر من الضابط الأعلى رتبة. وكانا يقولان: قل الحقيقة أو سوف تموت".

ولم يفلت من قبضة الحجز في لدى قوات الأمن سوى القادرين على دفع رشوة كبيرة، بينما ظل الفقراء عرضة لخطر البقاء في الحجز لمدة طويلة جدا والتعرض للمزيد من التعذيب. واشترطت السلطات على المحتجزين لإطلاق

"سوف ندمر كل شيء"

مسؤولية الجيش عن الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية - ولاية أراكان، ميانمار

سراحهم أن يقوموا بالتوقيع على وثيقة تفيد بعدم تعرضهم أبدا للإساءة. وحتى يونيو/ حزيران 2018، لم تفصح سلطات ميانمار عن أية معلومات تتعلق بالأشخاص الذين لا زالو قيد الاحتجاز، أو عن أماكن احتجازهم، أو طبيعة التهم المسندة إليهم أو الإجراءات الجنائية التي تم تحريكها ضدهم إن وُجدت. وعليه، فإن عمليات الاحتجاز التعسفي الموضوفة أعلاه تشكل احتجازا تعسفيا وفق أحكام القانون الدولي.

ومن ناحيته، فيظهر أن "جيش إنقاذ روهينغيا أراكان" قد أعاد تجميع صفوفه عقب هجمات أكتوبر/ تشرين الأول 2016 التي سبق لجيش ميانمار وأن رد عليها. وفي محاولة، على ما يبدو، للحفاظ على سرية نشاطهم، لجأ عناصر جيش الإنقاذ اعتبارا من أواخر العام 2016 إلى اختطاف رجال من الروهينغيا أو قتلهم بشكل غير مشروع للاشتباه بتعاونهم مع سلطات ميانمار وتزويدها بالمعلومات. واستطاعت منظمة العفو الدولية أن توثق 11 حالة من هذا القبيل تعرض أصحابها للقتل أو الاختطاف. وكان الضحايا على الدوام تقريبا من أعيان القرى المقربين من السلطات، حيث عُثر عليهم مقتولين طعنا في وقت لاحق، أو أنهم يختفون وتقطع أخبارهم فجأة.

ويظهر أن عمليات القتل الموجهة قد جاءت ضمن سياق جهود "جيش إنقاذ روهينغيا أراكان" لتخويف افراد أقلية الروهينغيا، وإقناعهم بالتوقف عن جميع أشكال التعاون مع سلطات ميانمار، والحد من مستوى التفاعل والتواصل مع الجماعات العرقية والدينية الأخرى؛ على الرغم من محدودية ذلك التفاعل أصلا لا سيما في ضوء نظام الفصل والتمييز المتجذر والمطبق بحق الروهينغيا في ولاية أراكان منذ أمد.

كما شهدت تلك الفترة تعرض قرويين من قوميات الأراكان والمرو والداينغنت للقتل أو الإصابة الخطرة في سلسلة من الحوادث التي تعتمد نمطا موحدا، حيث يتوجه القرويون إلى الغابات بحثا عن الطعام دون أن يعودوا أبدا. وعُثر في بعض الحالات على جثثهم، وقد بدت عليها آثار الطعن بالسكاكين. وفر بعض ضحايا تلك الحالات التي وثقت منظمة العفو الدولية بعضا منها زاعمين أن المعتدين كانوا يتحدثون بلهجة الروهينغيا، ووصف الضحايا مرورهم صدفة بما يظهر أنه معسكر للمؤن. وادعى أفراد فرق البحث في حوادث أخرى لم تشهد العثور على ناجين أنهم قد عثروا على "معسكرات" تابعة لـ"جيش إنقاذ روهينغيا أراكان"، وهو ما دأبت سلطات ميانمار على ادعائه أيضا. ومع أن منظمة العفو الدولية لم تتمكن من الجزم بوجود صلة لجيش إنقاذ روهينغيا أراكان بكل حادثة من تلك الحوادث، إلا إن الظروف والملابسات في الكثير من الحالات تشير إلى أن أولئك القرويين قد تعرضوا للقتل لمجرد مرورهم من باب الصدفة بعناصر ذلك التنظيم.

وعزز جيش ميانمار في الأسابيع القليلة التي سبقت وقوع أحداث 25 أغسطس/ آب 2017 من تواجده في ولاية أراكان شمالي البلاد، وحرك كتائب من اللوائين 33 و99، وهما من ألوية المشاة الخفيفة. وأبرزت منظمة العفو الدولية في يونيو/ حزيران 2017 أدلة تفيد بتورط اللوائين في ارتكاب جرائم حرب في ولاية شان الشمالية، خلال الفترة ما بين عام 2016 ومنتصف العام 2017 في سياق الحملات التي نفذها جيش ميانمار إبان النزاع الداخلي المسلح الدائر في تلك الولاية. ولقد جاء نشر أولئك الجنود المدججين بالسلاح المعد لمجابهة جماعات المعارضة المسلحة، حاملين معهم سجلهم المعروف بمعاوية الأقليات العرقية بشكل جماعي على مساندتهم المزعومة للجماعات المسلحة كمؤشر على وجود استراتيجية أكثر شراسة أشرف جيش ميانمار على صياغتها على مدار عقود، يتم بموجبها وسم قرى وقوميات عرقية بأكملها على أنها تمثل العدو أثناء العمليات الأمنية. ولعل العداء الخاص الذي تضمره السلطات للروهينغيا جعل من تلك الاستراتيجية والإجراءات أكثر فتكا.

وكانت قرى معينة من قرى الروهينغيا مسرحا لتوجيه تلك التهديدات، حيث شهدت قرية تشوت بين لقاءً بين أحد القادة الميدانيين من اللواء 33 مشاة وزعماء الروهينغيا من قرى محلية راثيردونغ. وأفاد سبعة أشخاص حضروا اللقاء، وأجرت منظمة العفو الدولية مقابلات منفصلة معهم، أن القائد المذكور قد هدد بأن جنوده سوف يطلقون النار على جميع أفراد الروهينغيا بشكل مباشر وعشوائي إذا شهدت مناطقهم أي نشاط لـ"جيش إنقاذ روهينغيا أراكان" أو إذا ارتكبوا أي شيء مخالف. كما حصلت منظمة العفو الدولية في أواخر شهر أغسطس/ آب 2017 على تسجيل صوتي تعتقد بمصداقيته ويورد مكالمة هاتفية بين أحد أفراد الروهينغيا من سكان منطقة إين دينن وضابط في جيش ميانمار متواجد في تلك المنطقة. وقال الضابط باللغة البورمية في ذلك التسجيل الصوتي ما يلي: "لقد تلقينا أمرا

"سوف ندمر كل شيء"

مسؤولية الجيش عن الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية - ولاية أراكان، ميانمار

بحرق القرية عن بكرة أبيها إذا حصلت أية قلاقل. وإذا لم تبقوا أنتم القرويون مسالمين، فسوف ندمر كل شيء... نحن سنبدأ العملية... فإذا بقيتم هادئين، فلن تكون هناك مشاكل. وإلا فسيكون الجميع في خطر".

حملة من العنف

أصبحت تهديدات الجيش واقعا ملموسا مباشرة عقب هجمات 25 أغسطس التي شنها "جيش إنقاذ روهينغيا أراكان"، حيث رد جيش ميانمار بعقوبات قاسية جدا في بعض القرى، لا سيما تلك التي تقع على مقربة من مواقع نشاط "جيش إنقاذ روهينغيا أراكان" على ما يبدو، وأقدم على ذبح القرويين الروهينغيا، وارتكب جرائم الاغتصاب، وغير ذلك من أشكال العنف الجنسي بحق نساء وفتيات الروهينغيا.

وفي 27 أغسطس/ آب، شهدت قرية ماونغ نو التابعة لمحلية بوثيدونغ قيام جنود من الكتيبة 564 مشاة باعتقال القرويين الروهينغيا، ومن ثم اقتيادهم تحت إمرة لواء قتالي يُعرف باسم قيادة عمليات الجيش رقم 15، ومقره بولاية أراكان، إلى مجمع كبير يملكه أحد أعيان القرية. وقام الجنود هناك بفصل الرجال عن النساء، وجمعوهم في الفناء الخارجي قبل أن يقوموا بإعدام الرجال والصبيان دون محاكمة وخارج نطاق القضاء، حيث فتحوا نيران أسلحتهم عليهم ومن مسافة الصفر تقريبا في بعض الحالات، وقتلوا آخرين بالسلاح الأبيض أيضا. وتعرضت النساء والفتيات للعنف الجنسي من قبيل التفتيش البدني المهين، وانتزح الجنود خلالها الفرصة لسرقة ما يحملنه من مال ومصاغ، وغير ذلك من النفائس.

وفي نفس اليوم، قام جنودٌ من اللواء 33 مشاة خفيف يتمركزون في القسم الذي تقطنه قومية الأراكان في قرية تشو تبيين التابعة لبلدية راثيداونغ باقتحام منطقة سكن الروهينغيا من طرفها الشمالي والجنوبي في حوالي الساعة الثانية بعد الظهر. وعمدوا رفقة ضباط من شرطة حرس الحدود إلى سحب الرجال واليافاعين من منازلهم عنوة، قبل أن يقدموا على إعدامهم خارج نطاق القضاء، حيث أُعدم بعضهم فورا، فيما اقتيد العشرات بعيدا وانقطعت أخبارهم منذ ذلك الحين، ويُفترض أنهم قد أصبحوا في عداد الموتى. وألقى الجنود القبض على النساء واقتادوهن إلى إحدى البنايات المدرسية التي جرى تحويلها على قاعدة عسكرية مؤقتة، وتناوبا داخلها على اغتصابهن جماعيا.

وكانت "ك. ب." البالغة من العمر 25 عاما تقريبا، من بين النسوة اللاتي تم اقتيادهن إلى المدرسة واغتصابهن فيها. وأُخبرت منظمة العفو الدولية عما شاهدته عقب خروجها من بناية المدرسة قائلة: "شاهدت الكثير الكثير من الجثث الملقاة في ساحة المدرسة، ويظهر أن بعضها قد أُطلقت النار عليه، فيما كان البعض الآخر مطعونا. وكان أيادي تلك الجثث مقيدة بالحبال، ورأيت ظروف الرصاص الفارغة ملقاة على الأرض في كل مكان... وكان هناك الكثير من الدماء بينما بدت الجثث أشبه ما تكون بالحجارة الكثيرة المتناثرة في الحقل. وأوشكت أن أتقيأ من هول ما رأيت، ولم يحل دون ذلك سوى دموعي التي كانت تنهمر".

ومع فرار الروهينغيا من الهجوم على قرية تشوت بيين، فتحت قوات الأمن نيران أسلحتها على أفراد عائلات بأكملها أثناء فرارهم من المنطقة معا. ووصف عدد من الأطفال مشاهدة آباءهم وأمهاتهم وأشقائهم وشقيقاتهم يسقطون أمام أعينهم قتلى بالرصاص. وكانت "إ. ز." البالغة من العمر 21 تحمل شقيقها الرضيع الذي لم يكمل عامه الثالث بعد لحظة اختراق رصاصة لبطنه وتصيب يدها في الوقت نفسه، وقضى الرضيع نحبه في وقت لاحق من ذلك اليوم. ووصل عشرات الروهينغيا من تشو تبيين إلى القرى المجاورة وهم يعانون من إصابات بالرصاص. ولم يحصل الكثير منهم على العلاج، حتى بعد مضي أسبوع على الواقعة، لا سيما وأنهم قد فروا نحو بنغلاديش. وبالمحصلة، قُتل أكثر من 200 شخص من الروهينغيا في الهجوم على قرية تشو تبيين بتاريخ 27 أغسطس/ آب.

وبعد ثلاثة أيام من ذلك التاريخ، أي في 30 أغسطس/ آب تحديدا، اقتاد جنود من اللواء 99 مشاة نساءً ورجالا وأطفالا من الروهينغيا القاطنين في قرية مين غيي التابعة لمحلية ماونغ داو وساقوهم كالقطيع إلى ضفتي أحد الأنهار القريبة، حيث قاموا هناك بفصل الرجال واليافاعين عن النساء والصغار، وأجبروا الرجال على الاستلقاء على الأرض أو الاحتماء قبل أن يفتحوا نيران أسلحتهم عليهم، ويقوموا بإعدامهم بإجراءات موجزة خارج نطاق القضاء.

"سوف ندمر كل شيء"

مسؤولية الجيش عن الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية - ولاية أراكان، ميانمار

منظمة العفو الدولية

واقناد الجنود في وقت لاحق من ذلك اليوم جماعات من النساء والأطفال الأسرى إلى منازل في القسم الذي يقطنه الروهينغيا من القرية، وأقدموا على اغتصاب الكثير من النساء والفتيات، وقاموا بطعن الصغار أو ضربهم بقسوة، ما أدى إلى وفاة بعضهم. وتولى الجنود بعد ذلك عملية إضرام النيران في تلك المنازل بينما لا يزال الأشخاص بداخلها. وتمكن بعض النساء والفتيات من الفرار عبر إزالة الجدار المكون من القصب في المنازل وهي تحترق. وانضموا إلى موجات النزوح الجماعي لأقلية الروهينغيا باتجاه بنغلاديش، وتلقين العلاج هناك عقب إصابتهن بحروق خطيرة، وغير ذلك من الإصابات. وكما حصل في قرية تشوت بين، فلقد بلغ مجموع قتلى الهجوم على قرية مين غيي أكثر من 200 شخص. وسرعان ما انتشرت أخبار المذبحة بين قاطني قرى الروهينغيا المجاورة، الأمر الذي دفع الكثير منهم إلى الفرار خشية من أن يلاقوا المصير نفسه.

ولم تكن تلك القرى الثلاث القرى الوحيدة التي ارتكبت قوات أمن ميانمار عمليات قتل غير مشروع فيها، على الرغم من أن المذابح المرتكبة في القرى الثلاث تتميز عن غيرها من حيث عدد الضحايا. ولكن ما من شك في أن العنف المميت قد مورس بطرق متشابهة جدا، مع اختلاف مناطق ارتكابه جغرافيا، وتنوع وحدات الجيش المشاركة، ومدة العملية التي استمرت لأسابيع. وقد دأب الجنود ورجال شرطة حرس الحدود على دخول القرى من جهة واحدة أو اثنتين قبل أن يفتحوا نيران أسلحتهم على الناس أثناء فرارهم، ومن ثم تقوم بشكل ممنهج بإحراق مناطق سكنى الروهينغيا مع بقاء قاطنيها داخلها أحيانا إذا لم يتسن لهم الفرار في الوقت المناسب بما في ذلك كبار السن وذوي الإعاقة بينهم. وركزت منظمة العفو الدولية على تفاصيل ما حصل في أربع قرى بعينها شهدت وقوع مثل هذه الأحداث، وهي قرى تشين كارلي، وكوي تان كاوك في محلية راينداونغ، وإين دين في محلية ماونغ داو، وغو دار بين في محلية بوئيدونغ، وتلقت المنظمة أيضا إفادات عشرات الأشخاص من قرى أخرى تفيد بحصول هجمات مشابهة ذهب ضحيتها بضع عشرات من الروهينغيا عقب قتلهم بشكل غير مشروع. وبلغ مجموع القتلى في تلك القرى الآلاف من النساء والرجال والأطفال الروهينغيا.

كما ارتكبت جرائم الاغتصاب على نطاق واسع أيضا. وأبلغ مزودو الخدمات الطبية في بنغلاديش عن قيامهم بعلاج بضع مئات من النساء اللاتي تعرض للاغتصاب في ميانمار. ويظهر أن ذلك الرقم ما هو إلا قليل من كثير، إذا ما قورن بالعدد الحقيقي لضحايا الاغتصاب، وخصوصا في ظل وصمة العار المجتمعية التي تلاحق ضحية الاغتصاب، وتعرض معظم الضحايا للقتل عقب اغتصابهن. وأجرت منظمة العفو الدولية مقابلات مع فتاتين و20 امرأة من ضحايا الاغتصاب. وتعرض نصفهن للاغتصاب الجماعي من طرف شخصين أو أكثر، وشاهد معظمهن اغتصاب نساء أخريات في الوقت نفسه. وأجرت منظمة العفو الدولية مقابلات مع تسع من ضحايا العنف الجنسي بأشكاله، بما في ذلك تعرضهن للتفتيش البدني المهين، ووثقت حصول حالات اغتصاب وعنف جنسي أخرى، وردت تفاصيلها أثناء المقابلات التي أجريت مع الضحايا. ووثقت منظمة العفو الدولية بالمحصلة حصول حالات اغتصاب وعنف جنسي بحق نساء وفتيات في 16 موقعا مختلفا داخل المحليات الثلاث الواقعة في ولاية أراكان الشمالية، وهو ما يشير إلى انتشار ممارسة الاغتصاب على نطاق واسع في تلك المنطقة.

وتعرض معظم النساء والفتيات للاغتصاب في أحد السياقات الثلاثة التالية. أولاً، تعرضت النساء والفتيات للاغتصاب أثناء هجوم الجيش على قراهن، أو مباشرة عقب انتهاء الهجوم من قبيل ما حصل في المذبحتين في قريتي تشوت بين، ومين غيي. وغالبا ما اقتاد الجنود النساء والفتيات في تلك الحالة إلى أماكن أخرى من قبيل المنازل الخالية من سكانها أو الحقول أو المدارس، أو المسجد كما حصل في إحدى الحالات، ومن ثم قاموا بالاعتداء عليهن واغتصابهن جماعيا في أغلب الأحيان. وثانياً، تعرضت النساء والفتيات للاغتصاب أيضا أثناء تواجدهن في منازلهن بالتزامن مع وجود نشاط عام لقوات الأمن في المنطقة لا سيما خلال المدهامات وعمليات التفتيش بحثا عن عناصر "جيش إنقاذ روهينغيا أراكان". وثالثاً، تعرضت النساء والفتيات للاغتصاب والعنف الجنسي أثناء فرارهن باتجاه بنغلاديش.

وكانت "س.ر." البالغة من العمر 20 عاما بين نساء قرية غو دار بين التابعة لمحلية بوئيدونغ اللاتي تعرضن للاغتصاب بالتزامن مع هجوم الجنود على القرية ليلة 28/27 أغسطس/ آب 2017. وقالت لباحثي منظمة العفو

"سوف ندمر كل شيء"

مسؤولية الجيش عن الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية - ولاية أراكان، ميانمار

الدولية: "جاء جنديان وقيدا يداي وساقاي بالحبل... ثم قاموا بسحبي إلى أحد الجوانب، ولكن ليس بعيدا (عن مكان تواجد مجموعة النساء) بين الأحرار. وقام أربعة جنود باقتيادي وأقدموا على اغتصابي جميعا".

وغالبا ما رافق عمليات الاغتصاب ارتكاب أعمال عنفٍ أخرى يبدو أنهما جاءت بهدف إلحاق المزيد من الأذى والإهانة والإذلال بالضحايا. وقامت قوات الأمن بضرب الفتيات والنساء وحرقهن وركلهن وعضهن وتهديدهن بالسلاح. وقام الجناة في بعض الحالات بضرب أطفال الضحايا وطعنهم اثناء الهجمات. وغالبا ما تعرضت النساء لتفتيش بدني مهين قبل اغتصابهن. وعلاوة على العنف الجنسي المرتكب بحق الضحايا، تعرضت الضحايا للمزيد من التعذيب غالبا من خلال إرغامهن على مشاهدة مقتل أفراد عائلاتهم، واعتقال أقاربهن الرجال الذين تعرض بعضهم للاختفاء القسري لاحقا.

كما دأبت قوات الأمن بأسلوب متعمد وموجه، وممنهج في أغلب الأحيان، على إحراق منازل أقلية الروهينغيا ومساجدهم ومبانيهم بمساعدة من قرويين محليين ينتمون لقوميات أخرى في المنطقة. وأُحرقت في نهاية المطاف مئات القرى بشكل كامل أو جزئي، حيث يُظهر تحليل منظمة العفو الدولية للصور الملتقطة بالأقمار الصناعية عشرات من القرى المختلطة التي تسكنها قوميات مختلفة وقد سُويت فيها مناطق سكنى الروهينغيا وما جاورها بالأرض، دون أن يلحق أي ضرر بمناطق سكن القوميات الأخرى. وحصلت الغالبية العظمى من حوادث إضرار النيران في ذروة فترة الأمطار الموسمية في ميانمار، ولا شك في أن الأمر قد تطلب الكثير من التخطيط والجهد والعزيمة لإضرار النيران بشكل يطال مجموعة معينة من المباني والهياكل دون غيرها في نفس المنطقة. وأخبر عدد من القرويين من قومية الأراكا من منظمة العفو الدولية أن الجنود قاموا بتنظيمهم في جماعات لحرق قرى الروهينغيا المجاورة.

ومع انهماك عشرات الآلاف من الروهينغيا في الفرار على الأقدام باتجاه بنغلاديش هربا من محلية ماونغ داو، حيث تفصل التلال والحقول بين البلدين في قطاع بري ضيق يُعرف باسم "نقطة الصفر"، كان ينتظرهم دون سابق علم منهم نوع آخر من الأخطار، ألا وهو الألغام المضادة للأفراد المزروعة على طول بعض ممرات مغادرة أراضي ميانمار. وبناء على روايات الناجين والشهود والصور الفوتوغرافية الموثوقة وتحليل خبراء الأسلحة الذي أشرفت منظمة العفو الدولية عليه، يشير مجموع الأدلة إلى أن جيش ميانمار قد نعد زراعة تلك الألغام بطريقة تلحق الأذى بالروهينغيا الفارين من البلاد، وبشكل أدى فعليا إلى وقوع قتلى وإصابات في صفوف الروهينغيا لا سيما بين الأطفال. وقد قام الجيش بزراعة ألغام من نوع (PMN-1) المزودة بمتفجرات قوية بشكل استثنائي مقارنةً بالأنواع الأخرى من الألغام الأرضية المضادة للأفراد. وأدى هذا النوع من الألغام تحديدا إلى زيادة عدد الإصابات وحالات بتر الأطراف وارتفاع معدلات الوفاة بين الروهينغيا الذين يطنون تلك الألغام في طريق فرارهم إلى بنغلاديش.

التجويد، وتجريف المباني، وتشبيد إنشاءات جديدة

في 5 سبتمبر/ أيلول 2017، أعلن الجيش عن انتهاء "عمليات التطهير" التي نفذها، ولكن ذلك لم يحل دون استمرار عمليات القتل غير المشروع، والاعتصاب وغير ذلك من العنف الجنسي، وإحراق القرى طوال أسابيع أعقبت الإعلان عن انتهاء عمليات الجيش. وأُجبر نحو نصف مليون من أقلية الروهينغيا على الفرار إلى بنغلاديش بعد مضي شهر واحد على اندلاع الأزمة، فيما بقي مئات الآلاف داخل ولاية أراكا شمال البلاد، في محاولة منهم للاستمرار بحياتهم على نحو اعتيادي والعمل في حقولهم.

ولكن حتى تلك المحاولة أصبحت ضربا من المستحيل بفعل الإجراءات المتعمدة التي قامت بها قوات أمن ميانمار، ما اضطر المزيد من الروهينغيا إلى الفرار عقب دفعهم إلى حافة الموت جوعا. وقد اندلعت الأزمة بعد أن كان الكثير من الروهينغيا في ولاية أراكا الشمالية في وضعية هشّة بفعل القيود الصارمة التي فُرضت على حركتهم، بموجب نظام الفصل العنصري الذي منعهم أو حد كثيرا من إمكانية الوصول إلى مصادر رزقهم ومواردهم الغذائية، من قبيل الغابات والأنهار والأسواق والقرى الأخرى. وجعلت قوات الأمن تلك الأوضاع تزداد سوءاً في الأشهر التي تلت أحداث 25 أغسطس/آب.

"سوف ندمر كل شيء"

مسؤولية الجيش عن الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية - ولاية أراكا، ميانمار

بدأت ذي بدء، غالبا ما شاركت قوات الأمن أثناء هجماتها على قرى الروهينغيا، وعقب انتهائها في عمليات سرقة مواشي الروهينغيا بشكل جماعي، حيث تُعد قطعان الماشية أحد المصادر الرئيسية للغذاء والثروة هناك. وثانياً، حرصت قوات الأمن طوال الشهر الأول من عمر الأزمة، وبالتعاون مع السلطات المدنية في البلاد، على منع وصول المساعدات الإنسانية إلى ولاية أراكان في الشمال. ثم دأبت تلك القوات في الأشهر التالية على فرض قيود صارمة على إمكانية الوصول إلى المنطقة، وقوضت بالتالي من قدرة المنظمات الإغاثية على توفير الغذاء، وغير ذلك من المساعدات، للمجتمعات المحلية التي كانت بأمرس الحاجة إليها.

وثالثاً، أحرقت قوات الأمن الكثير من أسواق الروهينغيا، ومنعت وصولهم إلى الأسواق الأخرى، وحالت بينهم وبين مراكز التجارة التي يمكن للناس أن يقوموا فيها بشراء السلع وبيعها. ورابعاً، حرصت قوات الأمن على منع الروهينغيا المقيمين في قرى كثيرة من الوصول إلى حقولهم المزروعة بالأرز بالتزامن مع موعد حصاد هذا المحصول أواخر العام 2017، وهو ما اضطر الآلاف منهم إلى التوجه أسبوعياً باتجاه بنغلاديش أواخر عام 2017 وأوائل عام 2018 لا سيما عقب حرمانهم من القدرة على تغذية مخزونهم من محصول الأرز الأساسي، وجراء عزلهم عن الوصول إلى وسائل كسب الرزق الأخرى، وعدم تمكينهم من الحصول على المساعدات الغذائية، أو الوصول إلى ما يكفي منها. وأخبرت ديلدار بجوم البالغة من العمر 30 عاماً والمقيمة بقرية تات تيار في محلية بوثيداونغ منظمة العفو الدولية بما يلي: "لم نعد قادرين على الحصول على الطعام، وهذا هو السبب الذي دفعنا إلى الفرار".

كما بدأت سلطات ميانمار مع نهاية عام 2017 في إعادة تشكيل الوجه المعماري لولاية أراكان شمال البلاد لا سيما مع تصعيد وتيرة أنشطة التجريف والتشديد في المنطقة. وحرصت الحكومة بقيادة جهات مدنية على الزعم بأن ذلك النشاط يهدف إلى تهيئة المنطقة لاستقبال اللاجئين الروهينغيا العائدين طوعاً من بنغلاديش، ومن أجل حل مشكلة فقر التنمية المزمن التي هيمنت على المنطقة لعقود من الزمن، ووضع حد لشح الاستثمارات في واحدة من أفقر الولايات في ميانمار.

ولكن يشير تحليل منظمة العفو الدولية للصور الملتقطة بالأقمار الصناعية، مقرونا بالمقابلات التي أُجريت مع أناس على جانبي الحدود، إلى أن وراء ذلك شيئ، وأن الأمر ليس بالخيرية التي يبدو عليها. وتُظهر الصور أن العشرات من قرى الروهينغيا قد مُسحت تماماً عن الخارطة من خلال تجريف مبانها، بما في ذلك هدم الهياكل التي لم تأت النيران عليها في القرى التي أُحرقت. ومن نافلة القول إن الأدلة المتعلقة بصلوع الجيش في ارتكاب جرائم ضد الإنساني قد تمت إزالتها بالمعنى أيضاً.

وها هي السلطات ماضية في تشييد قواعد جديدة لقوات الأمن، وإقامة غير ذلك من مشاريع البنية التحتية الأمنية، وشق الطرق والبنى التحتية المدنية، وبناء ما يُعرف "بالقرى النموذجية" المخصصة لقوميات عرقية وأقليات دينية أخرى مكان الكثير من تلك القرى التي مُسحت عن الخارطة، وتحديدًا فوق ذات الأراضي التي كان الروهينغيا يقيمون فوقها ويقومون بزراعتها. كما تساند السلطات، ولو ضمناً، الكثير من الجهود الطموحة التي يبذلها أعيان قومية الأراكان لإعادة توطين أشخاص من مناطق أخرى في الولاية، بل وحتى جلب أفراد القوميات البوذية المقيمة على الجانب الآخر من الحدود في بنغلاديش للعيش فوق الأراضي التي سكنها الروهينغيا يوماً ما.

ويثير ذلك الوضع بواعث قلق خطيرة في ظل استمرار أعمال الإنشاء والتشييد، وبقاء الصورة منقوصة المعالم حتى الساعة. ولعل تشييد المزيد من مشاريع البنية التحتية الخاصة بالأجهزة الأمنية، وخصوصاً عقب ارتكاب الجرائم ضد الإنسانية، التي دفعت مئات الآلاف من الروهينغيا إلى الفرار، من شأنه أن يقلص من احتمال عودتهم إلى قراهم الأصلية بطريقة آمنة وطوعية تراعي كرامتهم. ويظهر أن بناء قواعد لقوات الأمن ومنازل لأفراد أقليات أخرى مكان منازل الروهينغيا ومزارعهم يتناقض مع "اتفاق" نوفمبر/تشرين 2017 بشأن العودة الآمنة والطوعية الموقع بين حكومتَي ميانمار وبنغلاديش. وقد تم البدء في تطبيق هذه العملية دون استشارة الروهينغيا أصحاب الشأن.

ووقعت حكومة ميانمار في يونيو/حزيران 2018 على مذكرة تفاهم مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من أجل "إنشاء إطار تعاون... يهدف إلى إيجاد الظروف المواتية للعودة الطوعية والأمنة والكرامة والمستدامة للاجئين". وإذا كانت سلطات ميانمار جادة في هذا الأمر، فيتعين عليها أن

"سوف ندمر كل شيء"

مسؤولية الجيش عن الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية - ولاية أراكان، ميانمار

تراجع عن أو تعيد توجيه الكثير من أفعالها التي قامت بها في ولاية أراكان شمال البلاد طوال الأشهر الستة الماضية، كما يتعين عليها أن تضع حداً لنظام الفصل العنصري الذي تسبب بحرمان الروهينغيا من حقوقهم وكرامتهم لوقت طويل".

الانتهاكات التي ارتكبتها "جيش إنقاذ روهينغيا أراكان"

استهدف "جيش إنقاذ روهينغيا أراكان" قوات أمن ميانمار في هجماته، وركز بادئ الأمر وفي الأيام القلائل التي أعقبتها على المراكز الأمنية. ولكن قام جيش الإنقاذ بعد ذلك بالاعتداء على قرويين من الأقليات العرقية والدينية الأخرى، وذلك استمراراً للانتهاكات التي ارتكبتها قبيل أحداث 25 أغسطس/آب، أي عندما أقدم بشكل غير مشروع على قتل الروهينغيا المشتبه بعملهم كمخبرين، وآخرين ينحدرون من قوميات أخرى تصادف مرورهم "بمعسكراته". وأججت الاعتداءات الخوف في نفوس أفراد الأقليات العرقية والدينية الأخرى في المنطقة، ونزح ما يُقدر بنحو 30 ألف شخص داخليا، أو قامت سلطات ميانمار بإخلائهم. وقد عاد معظمهم إلى منزله بعد ذلك، ولكن لا يزال البعض الآخر نازحا خشية التعرض للمزيد من اعتداءات جيش الإنقاذ، وأعمال العنف التي يقوم بها.

وفي واحدة من أسوأ الفظائع التي ارتكبتها "جيش إنقاذ روهينغيا أراكان"، أقدم المهاجمون على ذبح أفراد مجتمع محلي هندوسي في محيط قرية خا ماونغ سيك. وقام رجال يرتدون زيا أسود، وهم ملثمون، يرافقهم أفراد بري الروهينغيا التقليدي، تم التعرف عليهم على أنهم من سكان المنطقة، باعتقال جميع أفراد الطائفة الهندوسية في قرية أه ناوك خا ماونغ سيك والبالغ عددهم 69 امرأة ورجلا وطفلا في الساعة 8 من صباح يوم 25 أغسطس/آب، قبل أن يُقدّموا بعد عدة ساعات على قتل 53 شخصا من بين مجموعة الأسرى الهندوس، حيث لقي الكثير منهم، لا بل أغلبهم، حتفه ذبحا بالسكين. وأبقى المهاجمون على حياة ثمان نساء هندوسيات وثمانية من أطفالهن شريطة اعتناقهن الإسلام والزواج برجال يختارهم المهاجمون لهن.

وتشير الأدلة بشكل كبير إلى أن مهاجمي مجتمع الهندوس في قرية خا ماونغ سيك قد كانوا من مقاتلي "جيش إنقاذ روهينغيا أراكان" ومن القرويين الروهينغيا الذين كانوا يرافقهم، سواء أكانوا يرافقهم طوعا أو بالإكراه. كما هاجمت المجموعة إحدى النقاط التابعة لشرطة حرس الحدود في محيط القرية في نفس اليوم. وقد تشابهت أوصاف الأشخاص الذين هاجموا النقطة التابعة لشرطة حرس الحدود مع أوصاف أولئك الذين اعتدوا على الهندوس في القرية. كما إن تلك الأوصاف تشبه أوصاف أفراد جيش الإنقاذ الذين هاجموا قرى في مختلف مناطق ولاية أراكان الشمالية، وتحديدًا القرى القريبة من قرية خا ماونغ سيك. واصطحب بعض المهاجمين الذين ارتكبوا المذبحة بعضا من الناجيات الهندوسيات معهم إلى بنغلاديش، وتطلب الأمر تدخل الجالية الهندوسية في مدينة كوكس بازار والشرطة البنغالية لإعادتهن إلى بر الأمان.

وهاجم "جيش إنقاذ روهينغيا أراكان" ما لا يقل عن اثنتين من قرى أقلية الأراكان والمرو، وأقدم على إحراقهما. ودخل مقاتلو جيش الإنقاذ، وغيرهم من أفراد الروهينغيا، قرية خو داينغ التابعة لمحلية ماونغ داو التي تقطنها أقلية المرو بتاريخ 28 أغسطس/آب متسلحين بالسيوف والسكاكين، وغير ذلك من أنواع السلاح الأبيض، وقتلوا ستة من قرويي المرو، وجرحوا سبعة آخرين، وأضرموا النيران بالقرية. ونتيجة لهذا الاعتداء وغيره من الحوادث الأخرى التي شهدت مقتل أفراد قومية المرو قبل يوم 25 أغسطس/آب، تضرر أسلوب حياة هذه الأقلية في ولاية أراكان الشمالية. فلطالما اعتاد أفراد المرو على العيش في قرى صغيرة ونائية في المناطق الجبلية التي يصعب الوصول إليها بالمركبات. ويخشى الكثير منهم الابتعاد عن محيط قراهم لمزاولة نشاطهم الزراعي أو البحث عن الحطب وجلبه، ما اضطرهم إلى النزول إلى المناطق المنبسطة القريبة من الطرق وأماكن تواجد قوات الأمن.

ولا تتوفر الكثير من المعلومات عن "جيش إنقاذ روهينغيا أراكان"، لا سيما ما يتعلق بعدد عناصره والطبيعة الدقيقة لهيكل القيادة فيه. ومن غير الواضح ما إذا كانت الانتهاكات التي تورط فيها مقاتلو الجيش قد تمت بموافقة هرم القيادة فيه أم بمخالفة الأوامر الصادرة بشأن كيفية التعامل مع القرويين المنحدرين من أقليات أخرى. كما لم يتضح إذا ما تم ارتكاب تلك الانتهاكات بموجب أوامر صادرة عن قيادة جيش الإنقاذ أم لا. ولكن الأثر الناجم عن انتهاكات

"سوف ندمر كل شيء"

مسؤولية الجيش عن الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية - ولاية أراكان، ميانمار

جيش الإنقاذ واضح جدا حيث تم تخويف الروهينغيا كي يلتزموا الصمت، ولا يزال أفراد الأقليات العرقية والطوائف الدينية يعيشون في خوف من أن يكونوا هم الهدف التالي لهجمات جيش الإنقاذ. ويتعين على أية تحقيقات دولية بشأن تلك الانتهاكات أن تستقصي ما إذا كانت تصل إلى مصاف الجرائم الموصوفة في القانون الدولي أم لا.

مسؤولية قيادة الجيش عن الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية

من الواضح أن الجرائم التي ارتكبتها قوات أمن ميانمار في الفترة التي أعقبت 25 أغسطس/ آب تصل إلى مصاف الجرائم ضد الإنسانية. ويجيز القانون الدولي الملاحقة الجنائية بحق الأفراد المدنيين أو العسكريين بصرف النظر عن الرتبة، وهو ما ينبغي أن يحصل فعلا. وتجاوز محاسبة القادة العسكريين وفق أنماط مختلفة من المسؤولية، بما في ذلك مسؤوليتهم كقادة للجيش، حيث تجاوز مساءلة الشخص بصفته قائدا عسكريا أو مسؤولا مدنيا بنفس الرتبة على الأفعال التي يرتكبها من هم تحت إمرته، أو إذا علم بها، أو كان ينبغي أن يعلم بارتكاب تلك الجرائم وتعاكس عن منعها أو وقف ارتكابها أو معاينة المسؤول عنها.

ويظهر أن قيادة جيش ميانمار الممثلة بمكتب القائد الأعلى أو وزارة الحربية قد كانت ضالعة بشكل فعال في الإشراف على العمليات التي شهدت ارتكاب الجرائم ضد الإنسانية، والتي يورد التقرير الحالي وصفا تفصيليا لها. وقررت وزارة الحربية في أغسطس/ آب أن تنشر كتاب تابعة للألوية القتالية المتمركزة في مناطق أخرى من البلاد وإرسالها إلى ولاية أراكان الشمالية على الرغم من التقارير العامة التي ربطت تلك الألوية القتالية بارتكاب جرائم حرب. وتوجه مسؤولون رفيعو المستوى من وزارة الحربية إلى ولاية أراكان شخصا قبيل يوم 25 أغسطس/ آب، وفي الأسابيع التي تلت ذلك التاريخ، وبينهم الفريق مين أونغ هلينغ بذاته الذي توجه إلى المنطقة خلال الفترة ما بين 19 و21 سبتمبر/ أيلول 2017 للاطلاع على آخر مستجدات العمليات في حينه. ولا بد أن أولئك المسؤولين ضالعين في السماح باستخدام المقدرات الجوية من قبيل الطائرات العمودية التي يبدو أنها مرتبطة بارتكاب جرائم جسيمة، أو بالتغطية على جرائم من هذا النوع، وذلك مع انطلاق العمليات السابقة بتاريخ 9 أكتوبر/ تشرين الأول 2016، وفي العمليات التي بدأت بتاريخ 25 أغسطس/ آب 2017 أيضا.

وتشير وثائق سرية متعلقة بجيش ميانمار إلى أن القوات الميدانية تعمل عادة تحت سيطرة صارمة من كبار قادة الجيش أثناء العمليات العسكرية على شاكلة تلك المنفذة في ولاية أراكان شمال البلاد. وإن الوحدات التابعة للألوية القتالية تحديدا، والتي ارتكبت الغالبية العظمى من الجرائم بحق الروهينغيا، تنقيد بأوامر صارمة للإبلاغ عن تحركاتها واشتباكاتهما واستخداماتها للسلاح. ويوحى هذا الضبط الصارم لهزم القيادة وأوامر الإبلاغ بأن كبار قادة الجيش كانوا على علم، أو ينبغي أن يكونوا كذلك، بهوية الوحدات في الميدان والمواقع التي تواجدوا فيها في تواريخ معينة.

ودأبت وسائل إعلام ومنظمات حقوقية طوال الأزمة على الإبلاغ عن تواريخ وأماكن ارتكاب فظائع معينة. وقد برهنت السلطات العسكرية على إدراكها لمثل تلك التغطية الإعلامية، ولو بشكل عام، حيث حرصت على الرد عليها علنا، ولكن من خلال إنكارها جملة وتفصيلا بالطبع. وإن أوامر الإبلاغ المعمول بها داخل وحدات الجيش مشفوعة بالتقارير الإعلامية العامة المتعلقة بفظائع بعينها ليوحى بأن كبار قادة الجيش كانوا على علم، أو ينبغي أن يكونوا كذلك، بهوية الوحدات المحددة التي كانت ضالعة في ارتكاب جرائم يعاقب القانون الدولي عليها وارتكاب غير ذلك من انتهاكات حقوق الإنسان.

وبصرف النظر عن معرفة قادة الجيش الفعلية أو الاستنتاجية بتلك المعلومات، فلا شك في أن كبار قادة الجيش قد تقاعسوا عن منع تلك الجرائم أو وقف ارتكابها أو معاينة مرتكبيها. وطوال أسابيع وأشهر أعقبت نشر تقارير موثوقة عن ارتكاب جرائم جسيمة، استمر الجيش في ارتكاب جرائم ضد الإنسانية بما في ذلك جرائم القتل والاعتصاب والترحيل أو التهجير القسري، وغير ذلك من الأفعال اللاإنسانية. وردا على تلك الجرائم، اتسمت الملاحقات الجنائية العسكرية بقلتها، وذلك على هامش حادثة وحيدة علاوة على بعض الإجراءات التأديبية في حالات قليلة أخرى.

"سوف ندمر كل شيء"

مسؤولية الجيش عن الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية - ولاية أراكان، ميانمار

ولقد أفلت الجناة من جميع الرتب من العقاب، حيث حرصت تحقيقات الجيش على التقليل من شأن تلك الجرائم ودحضها لتبييض صفحة قواته.

ولا ينبغي أن ينطوي إفلات الجناة من العقاب على عظيم المفاجأة عقب الهجوم الممنهج الواسع النطاق على أقلية الروهينغيا. فلجيش ميانمار تاريخ حافل بارتكاب الجرائم بما يخالف أحكام القانون الدولي، ولطالما أفلت من العقاب عليها، لا سيما الجرائم المرتكبة ضد أفراد الأقليات العرقية في مختلف أنحاء البلاد، وتحديدًا في ولاية كاي في العقد الأول من الألفية الثالثة، وفي ولايتي كاتشين وسان الشماليتين منذ العام 2011، وأثناء العمليات التي انطلقت في أكتوبر/ تشرين الأول 2016 في ولاية أراكان شمال البلاد. وتساعدت وتيرة ارتكاب الجرائم عقب هجمات أغسطس/ آب 2017 لا سيما بعد أن أفلت الجنود وشرطة حرس الحدود من العقاب على الجرائم المرتكبة بحق الروهينغيا في أكتوبر/ تشرين الأول 2016. وأما فيما يتعلق بكبار قادة جيش ميانمار، فلطالما ظل التقاعس عن منع وقوع جرائم يعاقب القانون الدولي عليها أو وقفها أو معاقبة مرتكبيها أمرًا يمس صميم مسؤوليتهم عن تلك الجرائم. وتعتقد منظمة العفو الدولية، بناء على بحوثها، إنه ثمة عددٌ من الأفراد الذين ينبغي تحريك إجراءات قضائية بحقهم على خلفية ارتكاب جرائم ضد الإنسانية. وتشمل قائمة الأسماء الواردة في التقرير الحالي القائد الأعلى للجيش، الفريق مين أونغ هليونغ، ونائبه اللواء سو وين بسبب مسؤوليتهم بصفتيها القيادية عن ارتكاب تلك الجرائم. كما تشمل القائمة أسماء قادة كبار مسؤولين عن وحدات معينة ارتكبت أسوأ الفظائع، وبينهم العميد خين ماونغ سو، قائد لواء قيادة عمليات الجيش رقم 15، والعميد أونغ أونغ، قائد اللواء 33 مشاة خفيف، والعميد ثان أوو، القائد السابق للواء 99 مشاة خفيف. وتضم قائمة الأسماء أيضًا عددًا من صغار الضباط والجنود الذين لعبوا دورًا محوريًا في حوادث بعينها، وبينهم قائد قاعدة شرطة حرس الحدود في تاونغ بازار، تون نيانغ، الذي ارتكب، وأوعز بارتكاب التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة في القاعدة، والعريف كياو تشاي الذي ارتكب ممارسات التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة في قاعدة شرطة حرس الحدود في زاي دي بين، والرقيب با كياو، الذي كان أحد أهم مرتكبي مذبحه قرية ماونغ نو.

وخاطبت منظمة العفو الدولية سلطات ميانمار من خلال خطابات أرسلتها خلال الفترة الواقعة ما بين 9 و12 يونيو/ حزيران 2018 إلى جهات عدة تشمل مستشارة الدولة، والقائد الأعلى لقوات الدفاع، ووزير الدفاع، وقائد الشرطة. وطلبت المنظمة في خطاباتها أن تحصل على معلومات بشأن أية تحقيقات جنائية أو إجراءات ملاحقة قضائية على صلة بعمليات قوات الأمن في ولاية أراكان بتاريخ 25 أغسطس/ آب أو ما بعده. كما تورد خطابات المنظمة خلاصة للأدلة المقدمة ضد كل واحد من الأفراد الذين ترد أسماؤهم في التقرير الحالي بصفتهم شخصيات ينبغي ملاحقتها قضائياً لمسؤوليتهم المباشرة أو القيادية في ارتكاب جرائم ضد الإنسانية، بالإضافة إلى أفراد آخرين لم ترد أسماؤهم في التقرير الحالي. وطلبت المنظمة باستلام ردود أولئك الأشخاص جميعًا على المزاعم الموجهة ضدهم، والحصول على معلومات بشأن وجود تحقيقات جارية أو منتهية تتعلق بالجرائم الوارد وصفها في التقرير. وقد أكد مكتب مستشارة الدولة استلام خطاب المنظمة بتاريخ 13 يونيو/ حزيران 2018، ولم تحصل المنظمة حتى تاريخ طباعة التقرير الحالي على أي رد من سلطات ميانمار العسكرية أو المدنية.

العدالة والمساءلة على المستوى الدولي

يبدو أن سلطات ميانمار قد غيرت في مايو/ أيار ويونيو/ حزيران 2018 استراتيجية الاتصال المعتمدة لديها. وأمضت تسعة أشهر دأبت خلالها على الادعاء بأن التقارير الواردة عن وجود انتهاكات لحقوق الإنسان هي بلاغات ملفقة أو مبالغ فيها، وطلبت بإبراز الأدلة التي تثبت وقوعها؛ على الرغم من الكم الهائل الذي تسنى جمعه من أدلة بهذا الخصوص. ثم قررت السلطات أن تستحدث هيئة استقصاء تُعنى بالتحقيق في الأوضاع. كما وقعت على مذكرة تفاهم بشأن العودة الطوعية للاجئين مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين. كما قام الجيش بعزل بعض القادة من مناصبهم، وأحالهم إلى قوات "الاحتياط" بينما قام بترقية قادة آخرين.

"سوف ندمر كل شيء"

مسؤولية الجيش عن الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية - ولاية أراكان، ميانمار

وليس ذلك بالجديد على ميانمار في واقع الحال، حيث سبق للحكومة فيها وأن شكلت هيئات استقصاء وتحقيق، انتهى عملها بدحض كل شيء وتبويض صفحاتها، وشهد البلد سلسلة من عمليات العودة الطوعية التي فشلت في وقف التمييز المنهجي بحق الروهينغيا، وهو ما أدى إلى اتساع حلقات التمييز والاضطهاد والطرده العنيف.

ومن نافلة القول إن الجرائم ضد الإنسانية هي اسم على مسمى، فهي جرائم خطيرة جدا بحيث لا يقتصر أثرها على ضحاياها والناجين منها والدولة المعنية بها وحسب، بل إنها تشغل بال البشرية جمعاء أيضا. وعليه، فتغدو محاسبة المسؤولين عن تلك الجرائم أمرا ضروريا ليس من أجل ضمان كشف الحقيقة وإنصاف الضحايا وعائلاتهم وحسب، بل ومن أجل منع وقوع جرائم مشابهة مستقبلا. ومن الضرورة بمكان أن يتدخل المجتمع الدولي في تلك الحالة.

وينبغي على مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أن يبادر من فوره إلى إحالة ملف الأوضاع في ميانمار إلى المحكمة الجنائية الدولية، بحيث يتسنى لمكتب المدعي العام فيها أن يجري تحقيقاته في الجرائم التي يُعاقب عليها بموجب نظام روما الأساسي. وينبغي أن تتم إحالة ملفات الجرائم المرتكبة في مختلف أنحاء البلاد نظرا لأن الجيش في ميانمار قد ارتكب، ولا يزال يرتكب، جرائم يعاقب القانون الدولي عليها في مناطق أخرى من البلاد لا سيما في ولايتي كاتشين وشان الشمالية منذ العام 2011 على الأقل.

ولكن تشكل السياسة في أروقة مجلس الأمن تحديا في هذا المقام، غير إن ذلك لا يبيح للمجتمع الدولي التذرع بالاعتبارات السياسية كي يسمح لقوات أمن ميانمار بالإفلات من العقاب على جرائمها، لا سيما وأنها قد دأبت على ارتكاب الجرائم منذ عقود كان لها تبعات مدمرة على شعب ميانمار عموما والأقليات تحديدا. ولقد حان وقت قيامفرادى الدول وزعمائها باتخاذ مواقف واضحة في هذا السياق.

ومن الضروري أن يحرص المجتمع الدولي على القيام بخطوات فورية تكفل جمع الأدلة الحيوية والاحتفاظ بها لاستخدامها في الإجراءات القضائية مستقبلا بالتوازي مع جهوده الرامية إلى بناء التوافق الدولي، وتأمين الدعم لإحالة ملف الأوضاع في ميانمار إلى المحكمة الجنائية الدولية. وبعد أن تقوم بعثة تقصي الحقائق الأممية بنشر تقريرها قريبا، ينبغي على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تنشئ من خلال مجلس حقوق الإنسان آلية مستقلة للتحقيق، ومنحها ولاية وقدرات جمع الأدلة والحفاظ عليها، وإعداد ملفات القضايا الجنائية كي يتسنى استخدامها في نهاية المطاف أمام محاكم دولية أو المحاكم المدوّلة، أو وضعها بين يدي جهات إدعاء محلية تعمل وفق مبدأ الولاية القضائية العالمية.

وينبغي على التكتلات الإقليمية من قبيل الاتحاد الأوروبي ورابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان) أن ترسل برسالة واضحة مفادها أن الفظائع التي يرتكبها الجيش لن تمر مرور الكرام دون تبعات، وعليها أن تفرض عقوبات مالية تستهدف كبار المسؤولين المتورطين في الجرائم المنصوص عليها في القانون الدولي، وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، لا سيما أولئك المسؤولين الذين ترد أسماؤهم في تقرير منظمة العفو الدولية الحالي. كما ينبغي على جميع الدول أن تساند حظرا عالميا بتفويض أممي على صادرات الأسلحة إلى ميانمار، وأن تبادر من فورها إلى وقف جميع أشكال التعاون والمساعدات العسكرية مع ميانمار، بما في ذلك تعليق إتمام صفقات البيع المباشر أو غير المباشر للأسلحة والذخائر.

ويجب على المجتمع الدولي أن يحرص على أن يربط قضايا حقوق الإنسان بشكل وثيق مع الفظائع المرتكبة في ولاية أراكان الشمالية، وأن يتم التصدي لها الآن وليس غدا. كما يتعين على المجتمع الدولي أن يضع حدا لإفلات جيش ميانمار من العقاب حتى الآن، نظرا لتكرار إفلاتهم من العقاب على الجرائم المخالفة لأحكام القانون الدولي. وتبرز هنا الأهمية الجوهرية للعدالة الدولية ممثلة على وجه الخصوص بالمحكمة الجنائية الدولية. ولا بد للمجتمع الدولي أيضا أن يحرص على قيام سلطات ميانمار بتفكيك منظومة الفصل العنصري المعتمدة في البلاد باتباع جميع السبل، بما في ذلك إلغاء جميع القيود التمييزية والتعسفية المفروضة على حرية الحركة والتنقل، وإعادة منح الجنسية والصفة القانونية، والسماح للروهينغيا بالمشاركة الكاملة في الحياة العامة في البلاد والمساهمة فيها.

"سوف ندمر كل شيء"

مسؤولية الجيش عن الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية - ولاية أراكان، ميانمار

وبينما استمرت أوضاع الروهينغيا بالتدهور على مدار عقود من الزمن واعتبارا من العام 2012 على وجه التحديد، وقف العالم متفرجا دون أن يحرك ساكنا. ويجب ألا يرتكب العالم نفس الخطأ مجددا.

"سوف ندمر كل شيء"

مسؤولية الجيش عن الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية - ولاية أراكان، ميانمار

منظمة العفو الدولية

نتائج وتوصيات

جاء هجوم جيش ميانمار الممنهج والواسع النطاق على أقلية الروهينغيا اعتباراً من 25 أغسطس/ آب 2017 أعقاب ارتكابه فظائع مشابهة بحق أفراد هذه الأقلية، وإن كانت على نطاق أضيق، وذلك على إثر الهجمات التي شنّها "جيش إنقاذ روّهينغيا أراكان" على المراكز والنقاط الأمنية في أكتوبر/ تشرين الأول 2016. كما جاء ذلك الهجوم على الروهينغيا بعد أن طبقت سلطات ميانمار نظاماً من التمييز والفصل على ولاية أراكان، كان له عظيم الأثر على جميع مناحي حياة أقلية الروهينغيا، وهو ما يصل إلى مصاف جريمة الفصل العنصري، وهي تعد جريمة ضد الإنسانية. وجاء الهجوم أيضاً على خلفية عقود من الزمن دأب جيش ميانمار خلالها على ارتكاب انتهاكات مشابهة بحق الأقليات العرقية في مناطق أخرى من البلاد مع عدم خضوعه للمساءلة داخل ميانمار أو خارجها.

ومن الواضح أن "جيش إنقاذ روّهينغيا أراكان" قد نفذ هجمات مدروسة صبيحة يوم 25 أغسطس/ آب 2017، حيث ظهرت مجموعة صغيرة نسبياً من المقاتلين المسلحين بالبنادق أو العبوات الناسفة المصنعة محلياً، وانضم إليها العشرات في بعض القرى أحياناً، وأكثر من مئة شخص في أحيان أخرى من أفراد الروهينغيا حاملين السكاكين أو العصي. واستهدف "جيش إنقاذ روّهينغيا أراكان" مراكز ونقاط قوات الأمن بشكل كبير، ولكن شهدت الساعات والأيام التي أعقبت تلك الهجمات قيام مقاتليه بإحراق عدد من القرى التي يقطنها أفراد من قوميتي المرو والأراكان، وقتلوا رجالاً ونساءً وأطفالاً من الهندوس والمرو في ثلاث قرى على الأقل، بما في ذلك إقدامهم على ذبح أفراد المجتمع الهندوسي في محيط قرية خا ماونغ سيك. كما أقدم جيش إنقاذ روّهينغيا في الأشهر التي سبقت الهجمات على قتل ما لا يقل عن عشرين فرداً من أقلية الروهينغيا بشكل غير مشروع للاشتباه بعملهم كمخبرين لصالح السلطات.

ولم تكن العمليات التي قادها الجيش، عشية هجمات 25 أغسطس/ آب، ضرورية أو متناسبة مع حجم التهديد الذي يشكله "جيش إنقاذ روّهينغيا أراكان"، بل إنها تصل إلى مصاف حملة منظمة من عمليات القتل والاعتصاب والتدمير بهدف معاقبة السكان الروهينغيا في ولاية أراكان الشمالية، ودفعهم نحو مغادرة البلاد. وقام جنودٌ ورجال شرطة باعتقال وإعدام رجال ويافعين شبان أثناء المذابح التي نُفذت في عددٍ من القرى. وأطلقوا النار على الرجال والنساء والأطفال أثناء فرارهم من منازلهم في مختلف قرى المنطقة. وقام أولئك الجنود ورجال الشرطة باغتصاب النساء والفتيات، وارتكاب غير ذلك من أشكال العنف الجنسي بحقهن على نطاق واسع، ثم قاموا بتعذيب الرجال والفتيات في مراكز الحجز، وزرعوا الألغام الأرضية التي أدت إلى مقتل أو إصابة أشخاص في المنطقة الحدودية، بما في ذلك بين أفراد الروهينغيا الفارين نحو بنغلاديش. كما أحرقوا بشكل منظم بضع مئات من القرى في مختلف مناطق ولاية أراكان بما في ذلك المنازل التي لا زال أصحابها بداخلها في بعض الحالات. وأدى ذلك كله إلى فرار أكثر من 800 ألف من أفراد الروهينغيا إلى بنغلاديش، اعتباراً من 25 أغسطس/ آب. وانضم هؤلاء إلى مئات الآلاف من اللاجئين الروهينغيا الذين سبق لهم وأن فروا على إثر موجات سابقة من القتل والدمار على أيدي قوات أمن ميانمار.

وقد خلصت منظمة العفو الدولية إلى أن جُلَّ تلك الجرائم لم تكن مجرد أفعالٍ صادرة عن مجموعة من الجنود أو الوحدات العسكرية المارقة الخارجة عن السيطرة. فقد نُفذت تلك الجرائم بطريقة متشابهة جداً، وبأساليب متطابقة تقريباً في أجزاء مختلفة من منطقة جغرافية شاسعة أثناء حملة العنف الشديدة بادئ الأمر، وفي الأشهر التي أعقبتها لا سيما وأن دمار قرى الروهينغيا لم يتوقف لاحقاً، فضلاً عن مضي قوات الأمن في ارتكاب أفعال من

"سوف ندمر كل شيء"

مسؤولية الجيش عن الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية - ولاية أراكان، ميانمار

قبيل إحراق الأسواق، أو منع الناس من الوصول إلى أراضيهم الزراعية. وقد كان لذلك كله أثر ملموس تجلى على شكل إجبار عشرات الآلاف من الناس على الاختيار بين الفرار من البلاد أو الموت جوعاً فيها.

وثمة أدلة قوية تثبت أن تلك الجرائم التي تصل إلى مصاف الجرائم ضد الإنسانية وفق أحكام القانون الدولي قد تُفُتد بإشراف كبار قادة جيش ميانمار وموافقتهم. وقرر مكتب رئيس هيئة الركان في منتصف أغسطس/ آب أن ينشر كنانب من اللوئين 33 و99 مشاة في ولاية أراكان الشمالية؛ على الرغم من التقارير التي صدرت حينها عن عدة جهات بما فيها منظمة العفو الدولية، وتربط بين تلك الكنانب وارتكاب جرائم حرب في ولاية شان في وقت سابق. وهدد قادة ميدانيون تصريحاً أو تلميحاً إلى أوامر صادرة بهذا الخصوص، بمعاقبة سكان قرى بأكملها رداً على نشاط "جيش إنقاذ روهينغيا أراكان"، وتم نفذوا تهديداتهم تلك بأكثر السبل وحشية. وتنص العقيدة القتالية لجيش ميانمار بكل وضوح على ضرورة قيام وحدات الأولوية القتالية بإبلاغ قياداتها العليا أولاً بأول مع عدم جواز تواصلها مع بعضها البعض. وعليه، فمن غير الوارد أن يكون قادة مختلف الوحدات الميدانية قد قرروا بشكل متزامن أن يجتاحوا القرى بنفس الأسلوب، وأن يطلقوا النار على الفارين منها، وإحراق جميع المباني فيها عن بكرة أبيها، دون صدور أوامر عليا بهذا الخصوص، أو على الأقل دون علم القيادات العليا بوقوع تلك الجرائم الممنهجة. وقد تمت ترقية عدد من قادة الوحدات المشاركة في العمليات في ولاية أراكان الشمالية في يناير/ كانون الثاني 2018، وهو ما يوحي كثيراً بوجود مباركة لأدائهم في تلك العمليات، بما في ذلك الجرائم المرتكبة فيها على نطاق واسع؛ على الرغم من الإدانة الدولية الواسعة لها.

وتُظهر تلك الترفيات عدم رغبة سلطات ميانمار في فتح تحقيقات مستقلة ومحابدة وشاملة في الجرائم المرتكبة، فضلاً عن عدم جديتها في ملاحقة المسؤولين عن ارتكابها، لا سيما القادة الذين أصدروا الأوامر إلى جنودهم مباشرة بارتكاب تلك الجرائم، أو ممن عرفوا أو كان ينبغي لهم أن يعرفوا بارتكاب رؤوسهم لتلك الجرائم، وتقاوسوا عن القيام بالإجراءات الضرورية والمناسبة لمنع وقوعها، أو وقف ارتكابها، أو معاقبة مرتكبيها. وليس في ذلك عظيم المفاجأة لا سيما إذا علمنا أن الجيش يتولى بنفسه إجراءاته القضائية الخاصة به بموجب دستور عام 2008 ودون أي شكل من أشكال الرقابة المدنية.

وبخلاف التحقيق مع سبعة جنود وملاحقتهم وإدانتهم، واحتمال حبسهم على ذمة قيامهم بإعدام 10 من رجال الروهينغيا خارج نطاق القضاء في قرية إين دين؛ لم تعدّ التحقيقات التي يجريها الجيش حتى اليوم كونها مجرد محاولات لتفنيذ المزاعم وتبييض صفحة الجيش، وإنكار ارتكاب الجنود لأية جريمة من الجرائم. وقد قال القائد الأعلى لجيش ميانمار، مين أونغ هلينغ، في بياناته الصادرة أن نتائج تلك التحقيقات التنفيذية "صحيحة وحقيقية"¹. ولم يكن أداء السلطات المدنية في هذا السياق أفضل من الجيش بكثير، حيث طالبت مستشارة الدولة، أونغ سان سو كي، بإبراز المزيد من الأدلة التي تثبت وقوع تلك الجرائم بدلاً من أن تحاول تحفيز سلطات الدولة على إجراء تحقيقات فعلية، وذلك على الرغم من الكم الهائل من الأدلة المتوفرة بهذا الخصوص، والتي تشمل أيضاً إفادات متسقة بشكل كبير، وصوراً وبياناتٍ ملتقطة بالأقمار الصناعية، وسجلات طبية تثبت الجروح الناجمة عن الإصابات، والصور الفوتوغرافية واللقطات المصورة الموثوقة.

وفي ظل خطورة تلك الجرائم وعدم استعداد السلطات للتعاون كي تأخذ العدالة مجراها، ينبغي على مجلس الأمن أن يقوم فوراً بإحالة ملف الأوضاع في ميانمار إلى المحكمة الجنائية الدولية بحيث يتسنى لمكتب المدعي العام فيها أن يشرع في التحقيق بتلك الجرائم وفقاً لأحكام نظام روما الأساسي، وعلى أن يشمل ذلك الجرائم المرتكبة في باقي أنحاء البلاد منذ عام 2011، ودون أن يقتصر على الجرائم المرتكبة في ولاية أراكان وحدها.

ولكن تشكل السياسة في أروقة مجلس الأمن تحدياً في هذا المقام، غير إن ذلك لا يبيح للمجتمع الدولي التذرع بالاعتبارات السياسية كي يسمح لقوات أمن ميانمار بالإفلات من العقاب على جرائم بهذا الحجم، لا سيما وأن تبعات إفلات الجيش من العقاب منذ أمد قد تجلت بشكل واضح لا لبس فيه. وينبغي على التكتلات الإقليمية من

¹ منشور على صفحة الفيسبوك الخاصة بالقائد الأعلى لجيش ميانمار، مين أونغ هلينغ: "محادثة بين الفريق مين أونغ هلينغ ومبعوثي الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن" 4 مايو/ أيار 2018.

"سوف ندمر كل شيء"

مسؤولية الجيش عن الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية - ولاية أراكان، ميانمار

قبيل الاتحاد الأوروبي ورابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان) أن تفرض عقوبات مالية تستهدف كبار المسؤولين المتورطين في الجرائم المنصوص عليها في القانون الدولي، وغير ذلك من الانتهاكات الجسدية لحقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، ينبغي على مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة أن يقرر في اجتماعاته المزمع عقدها في سبتمبر/ أيلول القادم تأسيس هيئة تُمنح ولاية جمع وإعداد والحفاظ على الأدلة وتهيئة ملفات القضايا الجنائية كي يتسنى استخدامها في نهاية المطاف أمام محاكم دولية أو أخرى مدوّلة، أو وضعها بين يدي جهات إدعاء محلية تعمل وفق مبدأ الولاية القضائية العالمية

ويتعين على المجتمع الدولي أيضا أن يتحرك بشكل منسق كي يكفل توفير الاحتياجات الأساسية لنحو 900 ألف لاجئ من الروهينغيا يقيمون في المخيمات أو مع المجتمعات المضيفة في بنغلاديش. وينبغي أن يطالب المجتمع الدولي بأن تقوم سلطات ميانمار بتفكيك منظومة الفصل العنصري المطبقة بما في ذلك الحرص على منح الجنسية دون تمييز وبناء على الشروط المتسقة مع قانون حقوق الإنسان ومعاييرها، وإلغاء القيود التمييزية والتعسفية المفروضة على حرية التنقل. ويتعين أن يتم احترام وصون حق الروهينغيا في العودة إلى بلدهم. وبمجرد أن تصبح الظروف في ميانمار مواتية لعودة اللاجئين والنازحين إلى منازلهم بشكل طوعي وآمن براعي الكرامة، فينبغي على المجتمع الدولي أن يساعد في ضمان تمكينهم من القيام بذلك. كما ينبغي على الدول المانحة أن تراجع بسرعة وعناية مسانديتها ودعمها للمشاريع المنفذة في ولاية أراكان، وتكفل تحقيق تنمية مستدامة في تلك الولاية، وتوخي عدم المساعدة في عمليات الإعمار أو الأنشطة الأخرى التي تجعل من العودة الطوعية أكثر صعوبة، أو ترسخ التمييز والفصل القائم.

وبعد مرور 10 أشهر على أحداث 25 أغسطس، نجح الجيش عمليا في حملة التطهير العرقي التي شنها. ويجب على المجتمع الدولي ألا يسمح الآن لذلك النجاح بأن يستمر، ولن يتأتى ذلك إلا من خلال محاسبة المسؤولين وتمهيد الطريق أمام عودة طوعية وأمنة وكريمة مستقبلا.

1.1 التوصيات

إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة

- إحالة ملف الأوضاع في ميانمار إلى المحكمة الجنائية الدولية؛
- فرض حظر شامل على صادرات السلاح إلى ميانمار بحيث يشمل توريد الأسلحة والذخائر والمعدات العسكرية والأمنية بشكل مباشر وغير مباشر، ومبيعاتها، وشحنها بشكل عابر وإعادة شحنها، بالإضافة إلى التوقف عن تقديم التدريب وغير ذلك من أشكال المساعدة العسكرية والأمنية؛
- فرض عقوبات مالية تستهدف كبار المسؤولين عن وقوع الانتهاكات والجرائم الجسدية؛
- عقد اجتماعات دورية ومفتوحة وعامة حول الأوضاع في ميانمار، واعتماد قرار أو أكثر حسب الاقتضاء بحيث يرسل براسلة واضحة دون مواربة إلى سلطات ميانمار حيال ضرورة قيامها بالسماح بدخول المساعدات الإنسانية والمحققين المستقلين دون عائق أو قيد، ولا سيما أفراد بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق، ومساندة الجهود الدولية الرامية إلى محاسبة مرتكبي الجرائم والانتهاكات على خلفية مسؤوليتهم الجنائية عنها، وتفكيك العمل بمنظومة الفصل العنصري المطبقة في ولاية أراكان، بما في ذلك رفع القيود المفروضة على تنقل الروهينغيا، والسماح بعودة لاجئي الروهينغيا إلى منازلهم بشكل طوعي وآمن براعي كرامتهم.

"سوف ندمر كل شيء"

مسؤولية الجيش عن الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية - ولاية أراكان، ميانمار

إلى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة

- على المجلس أن يفتتح فرصة انطلاق أعمال دورته رقم 39 لتشكيل آلية دولية للتحقيق، وتزويدها بالخبراء الدوليين المستقلين، وذلك من باب متابعة نتائج التقرير الختامي لبعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق، وعلى أن يكون أولئك الخبراء من المختصين بالقانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الجنائي الدولي، وتفصيل الهياكل القيادية في الجيش، والعنف الجنسي وغير ذلك من أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي، وتحليل مقاطع الفيديو والصور والتحقق منها، وتحليل الأدلة الجنائية. وعليه أن يكفل تزويد الآلية المزمعة للتحقيق في الأحداث بالموارد الكافية بما في ذلك تزويدها بالموارد المالية والفنية، بما يفي بشروط ولاية تخولها القيام بالمهام التالية:
 - رصد أوضاع حقوق الإنسان في ميانمار والإبلاغ عنها مع التركيز بشكل خاص على الظروف والأحوال في ولايات: أراكان، وكاتشي، وسان الشمالية، وإعداد توصيات بشأن منع المزيد من التدهور في الأوضاع؛
 - البت في الحقائق والظروف والملابسات والإبلاغ عنها، وجمع الأدلة وتجميعها والحفاظ عليها وتحليلها، وإثبات مسؤولية الأفراد عن ارتكاب جرائم يعاقب القانون الدولي عليها سواء أكان ذلك بموجب مسؤوليتهم كقادة في الجيش، أو غير ذلك من هياكل العلاقة بين الرؤساء والمرؤوسين مع التركيز على ما يتصل من ذلك بالأوضاع في ولايات أراكان، وماتشين، وسان الشمالية؛
 - إنشاء نظام لإدارة الأدلة وإعداد ملفات القضايا وفق معايير القانون الجنائي بحيث يتسنى استخدامها في أي ملاحقات جنائية وآليات قضائية مستقبلية، شريطة أن تلبى المعايير الدولية المرعية في مجال المحاكمات العادلة، ودون أن تنطوي على محاولات للمطالبة بإنزال عقوبة الإعدام بالجنحة أو السماح بفرضها؛
 - والتواصل مع حكومة ميانمار والآليات الدولية والإقليمية بسبل كثيرة لا سيما من خلال استلام المعلومات من بعثة تقصي الحقائق الأممية، ومكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومقررة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بأوضاع حقوق الإنسان في ميانمار.
- رفع تقرير بعثة تقصي الحقائق الأممية الختامي رسمياً إلى الجمعية العامة ومجلس الأمن بمجرد الانتهاء من إعدادها؛
- توسيع نطاق ولاية الدورة الأربعين للمقررة الأممية الخاصة المعنية بحقوق الإنسان في ميانمار، وحث الحكومة على التعاون الكامل معها، بما في ذلك من خلال العمل على إلغاء قرار حظر دخولها إلى البلاد؛
- البحث عن وسائل إضافية تتيح التصدي للأوضاع المتدهورة لحقوق الإنسان في البلاد، وذلك في حال أصرت حكومة ميانمار على رفضها التعاون مع المقررة الأممية الخاصة وآليات معاهدات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة

- اعتماد قرار شامل بشأن أوضاع حقوق الإنسان في ميانمار في سياق اللجنة الثالثة (لجنة الشؤون الاجتماعية والإنسانية والثقافية) التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة. وينبغي أن يدين القرار المقترح بلهجة قوية انتهاكات حقوق الإنسان وغير ذلك من أشكال الإساءة المرتكبة في ميانمار، ويتضمن دعوات قوية لتحقيق المساءلة الدولية عن تلك الانتهاكات، مع الإشارة بشكل صريح إلى الأوضاع في ولاية أراكان شمالي ميانمار.

"سوف ندمر كل شيء"

مسؤولية الجيش عن الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية - ولاية أراكان، ميانمار

منظمة العفو الدولية

إلى الأمين العام للأمم المتحدة، وفريق الأمم المتحدة القطري المعني بميانمار

- الحرص على إبراز أهمية حقوق الإنسان وتوفير الموارد الكافية لمختلف عمليات الأمم المتحدة المتعلقة بميانمار، ووضع خطة شاملة لإضفاء طابع تشغيلي على مبادرة "حقوق الإنسان أولاً" وتفعيلها. وينبغي أن يشمل ذلك جداول زمنية مفصلة لتنفيذ المبادرة، وتحديد مؤشرات واضحة لقياس نجاحها، وإنشاء آلية للإنذار المبكر تكون مصممة بحيث تمنع وقوع انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان والرد عليها؛
- تعزيز تدريب موظفي الأمم المتحدة على حقوق الإنسان، وبما يشمل جميع المستويات ومختلف مفاصل الوكالات التشغيلية العاملة في ميانمار، وذلك لضمان نشر الوعي لديهم بحجم مسؤوليتهم الأوسع نطاقاً، والتي تشمل صون ميثاق الأمم المتحدة ومعايير حقوق الإنسان وباقي أشكال التفويض والولاية الممنوحة للأمم المتحدة؛
- التعاون الكامل مع المحكمة الجنائية الدولية وآليات الأمم المتحدة التي تم استحداثها للتحقيق في الجرائم المرتكبة بما يخالف أحكام القانون الدولي وانتهاكات حقوق الإنسان في ميانمار وملاحقة مرتكبيها وجلبهم للمثول أمام القضاء، وسرعة الاستجابة لجميع الطلبات الواردة من المحكمة الجنائية الدولية أو تلك الآليات، بما في ذلك الطلبات المتعلقة بالحصول على جميع المعلومات والوثائق؛
- مناشدة حكومة ميانمار كي توافق في أقرب فرصة على افتتاح مكتب تابع للمفوضية السامية لحقوق الإنسان مع تمتعه بكامل أشكال الحماية، والسماح له بتنفيذ ولايته المتعلقة بصون حقوق الإنسان، مع تمكينه من الوصول إلى مختلف مناطق البلد.

إلى التكتلات الإقليمية لا سيما الاتحاد الأوروبي ورابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان)

- فرض عقوبات مالية تستهدف كبار المسؤولين في ميانمار عن ارتكاب الانتهاكات والجرائم الخطيرة.

إلى المجتمع الدولي ككل، وشركاء ميانمار تحديدا لا سيما الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وأستراليا، واليابان، وكوريا، والصين، والهند:

- المبادرة فوراً إلى تعليق توريد وبيع ونقل جميع الأسلحة والذخائر والمعدات العسكرية والأمنية والمساعدات التدريبية وغيرها من المساعدات العسكرية والأمنية بشكل مباشر وغير مباشر أو عن طريق الشحن العابر أو إعادة الشحن؛
- استخدام المنابر الثنائية والدولية والإقليمية المتاحة لحث سلطات ميانمار على أن توقف فوراً ارتكاب الجرائم التي يعاقب القانون الدولي عليها وغير ذلك من انتهاكات حقوق الإنسان، والسماح للوكالات الإغاثية والمحققين المستقلين بدخول ولاية أراكان، وإيجاد الظروف الضرورية المواتية لعودة اللاجئين الروهينغيا إلى منازلهم طوعاً وبشكل آمن يراعي الكرامة، بما في ذلك عن طريق تفكيك منظومة التمييز والفصل العنصري المطبقة بحقهم؛
- والتعبير عن المساندة لتأسيس آلية أممية تُعنى بالتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان وغيرها من أشكال الإساءة في ميانمار، وتتولى جمع الأدلة والحفاظ عليها، وتشرف على إعداد ملفات قضايا الملاحقة الجنائية، والتعهد بتوفير أشكال المساندة المالية والفنية لها؛

"سوف ندمر كل شيء"

مسؤولية الجيش عن الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية - ولاية أراكان، ميانمار

- وتطبيق مبدأ الولاية القضائية العالمية وغيرها من نطاقات الولاية والاختصاص التي تسمح بالتحقيق مع أي شخص يُشتبه منطقياً بارتكابه لجرائم ضد الإنسانية في ميانمار، وغير ذلك من الجرائم التي يعاقب القانون الدولي عليها، بما في ذلك الأشخاص الذين ترد أسماؤهم في التقرير الحالي. ومن ثم القيام في حال توافر أدلة يجوز الاسترشاد بها قضائياً بملاحقة المشتبه بهم بموجب إجراءات جنائية تلي المعايير الدولية المتعلقة بالمحاكمة العادلة دون أن ينطوي ذلك على محاولة المطالبة بتطبيق عقوبة الإعدام بحقهم، أو القيام بتسليمهم إلى بلد يطبق العقوبة بحقهم؛
- وضمان جعل جميع أشكال الإغاثة والمساعدات الدولية، والمشاريع التنموية أو المساعدات المالية المتوجهة إلى ولاية أراكان مشروطة بشكل صريح ومخصص بالابتعاد عن التمييز والفصل العنصري مع مراعاة تحقيق المساواة. وإجراء عمليات تقييم رصينة ومستمرة لجميع المشاريع والمساعدات بما يكفل تنفيذها بطريقة لا تؤدي إلى تجذر ممارسات التمييز والفصل العنصري أو تدعيمها أو تطيل أمدها، وودون أن تشكل خطراً على مسألة العودة الآمنة والطوعية والكرامة للاجئين الروهينغيا؛
- توفير أشكال التعاون والمساعدات الدولية لحكومة بنغلاديش من أجل مسانبتها في تلبية الاحتياجات الإنسانية للروهينغيا، وغيرهم من اللاجئين القادمين من ميانمار.

التوصيات الموجهة إلى سلطات ميانمار

في مجال المساءلة وإصلاح قطاع الأمن

- التعاون الكامل مع الجهود الدولية المتعلقة بالتحقيق مع، وملاحقة المشتبه بصلوعهم في جرائم يعاقب القانون الدولي عليها وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك الأشخاص الذين يتربعون على هرم القيادة العسكرية أو يشغلون مناصب قيادية أخرى؛
- الانضمام إلى نظام روما الأساسي الخاص بالمحكمة الجنائية الدولية، وإصدار إعلان رسمي يفيد يقبول انعقاد الولاية والاختصاص للمحكمة الجنائية الدولية منذ 1 يوليو/ تموز 2002، وإدراج أحكام نظامها الأساسي ضمن مواد القوانين المحلية؛
- الانضمام كدولة طرف إلى أهم معاهدات حقوق الإنسان لا سيما العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وبروتكولاتهما الملحقه بهما؛
- تعديل دستور 2008 بحيث يتيح وضع جيش ميانمار وقوة الشرطة فيها تحت رقابة المحاكم المدنية، والحرص على اختصاص تلك المحاكم في النظر في الجرائم المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان والجرائم المرتكبة بما يخالف أحكام القانون الدولي؛
- إصدار الأوامر بفتح تحقيقات محايدة ومستقلة وفعالة في جميع المزاعم المتعلقة بالجرائم ضد الإنسانية وغيرها من الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي يرتكبها عناصر قوات الأمن. كما ينبغي على السلطات في حال توفر أدلة كافية يجوز الاسترشاد بها قضائياً أن تعقد محاكمات لجميع من يُشتبه منطقياً بمسؤوليته الجنائية الفردية، بما في ذلك من تثبت مسؤوليته بصفته القيادية، وذلك في ظل إجراءات قضائية تلي المعايير الدولية المتعلقة بالمحاكمات العادلة، ودون اللجوء إلى فرض عقوبة الإعدام؛
- الإيعاز فوراً لجميع عناصر قوات الأمن التابعة للدولة بأن يتوقفوا ويمتنعوا عن الإتيان مستقبلاً بجميع السلوكيات التي تخالف القانون الدولي، ووقف جميع الجنود ورجال الشرطة عن الخدمة إذا تم الاشتباه بأنهم ارتكبوا أو أصدروا الأوامر بارتكاب الانتهاكات التي يعاقب القانون الدولي عليها ريثما تنتهي التحقيقات المتعلقة بهم؛

"سوف ندمر كل شيء"

مسؤولية الجيش عن الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية - ولاية أراكان، ميانمار

- إنشاء آلية تمحيص وطنية تحرص على عدم بقاء المسؤولين الحاليين والسابقين في مناصبهم القيادية العسكرية أو المدنية إذا اتضح ضلوعهم في انتهاكات حقوق الإنسان؛
- توفير التعويضات الكاملة والفعالة والمراعية للنوع الاجتماعي بحيث تفضي إلى التحول المنشود في حياة عائلات الضحايا والناجين من الجرائم التي يعاقب القانون الدولي عليها وعلى غيرها من انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك عائلات ضحايا الانتهاكات المرتكبة على أيدي الجهات الفاعلة من غير الدولة؛
- الحرص على توضيح مسألة الفصل بين سلطات الشرطة والجيش بحكم القانون، وكذلك توضيح طبيعة هيكل وأنظمة القيادة والسيطرة في العمليات المشتركة بينهما. كما ينبغي أن توضح النصوص القانونية عدم جواز اضطلاع الجيش بمهام الشرطة ووظائفها إلا في الظروف الاستثنائية، وشريطة عدم منح الجنود صلاحيات تتجاوز تلك الممنوحة للشرطة أصلاً، مع الإشارة إلى ضرورة حصول الجنود على التدريب المناسب في هذا السياق، وخضوعهم لنفس القوانين والتعليمات المطبقة على الشرطة علاوة على خضوعهم لرقابة القضاء المدني. وعلى القوانين أن توضح طبيعة الإجراءات القانونية والاعتبارات الإجرائية التي تجيز للجيش الاضطلاع بمهام الشرطة واستخدام صلاحياتها؛
- إنشاء آليات انضباط داخل جهاز الشرطة والجيش لتأديب الضباط الذين يتقاعسون عن احترام وحماية حقوق جميع الأقليات التي تقطن ولاية أراكان، أو أولئك الذين يبتزون الرشاوى من المدنيين، أو يستوفون رسوماً غير منصوص عليها لقاء تقديم الخدمة، أو يقومون بمضايقة أو تخويف أصحاب الشكاوى المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان وسوء سلوك عناصر قوات الأمن. وينبغي أن يشمل ذلك إصدار سياسات تكفل اعتبار ممارسات التمييز وانتهاكات حقوق الإنسان الأخرى والفساد كأسس تجيز إيقاف المسؤول أو عناصر الأمن عن العمل. ولا بد أن تأتي تلك التدابير الانضباطية في سياق استكمال جهود التحقيقات الجنائية في انتهاكات حقوق الإنسان والجرائم ضد الإنسانية بدلا من أن تحل محلها أو محل الملاحقات أو العقوبات المتعلقة بمثل تلك الجرائم، وعلى أن يتم ذلك كله من خلال هيئات مدنية مستقلة؛
- وضع مبادئ توجيهية واضحة تُلزم موظفي الأجهزة الملزمة بإنفاذ القانون بالإبلاغ عن الانتهاكات، وتكفل إمام المسؤولين في جميع مستويات تراتبية هرم القيادة بتلك المبادئ، ومحاسبتهم عن التقصير في تطبيقها، مع إيقاف جزاءات بحقهم بعد إجراءات عادلة ومنصفة، وذلك عقاباً لهم على عدم الإبلاغ عن انتهاكات قوات الأمن أو سوء سلوك عناصرها، أو التستر عليها؛
- الوقف الفوري لمضايقة وتخويف وملاحقة المبلغين عن جرائم أو سوء سلوك عناصر الجيش أو الشرطة. وإخلاء سبيل جميع المبلغين عن المخالفات المحتجزين على خلفية ذلك، والنص قانوناً على توفير أشكال الحماية لهم من التعرض لإجراءات انتقامية.

تفكيك منظومة الفصل العنصري المطبقة في ولاية أراكان، وتوفير التنمية المستدامة للجميع

- المبادرة من باب الأولوية إلى اعتماد خطة عمل شاملة لمكافحة التمييز والفصل من خلال التعاون والتشاور الفعالين مع حكومة ولاية أراكان، والوزارات الاتحادية المعنية، وممثلي أقليات الأراكان والروهينغيا والكامان وغيرها من القوميات التي تقطن ولاية أراكان، والمجتمع المدني، والأمم المتحدة وغيرها من الجهات أصحاب المصلحة المعنيين. وينبغي أن تنطوي تلك الخطة على جدول زمني واضح وأهداف ومؤشرات وقواعد معيارية محددة ومتسقة مع حقوق الإنسان، مع تحديد طبيعة الموارد المالية والبشرية والفنية اللازمة، وتكليف الجهات المسؤولة عن تنفيذها ورصدها ومتابعتها، وإنشاء آلية تعد تقارير علنية عن التقدم المحرز. وينبغي بذل جهود من نوع خاص لضمان مشاركة المرأة بشكل فاعل في عملية التشاور مع المتضررين من أصحاب الحقوق، والتصدي لآثار التمييز والفصل على النوع الاجتماعي؛
- تعديل قانون الجنسية لسنة 1982 بما يكفل إمكانية الحصول على الجنسية دون تمييز من أي نوع بما في ذلك التمييز على أساس العرق أو اللون أو الأصل القومي أو الجنس/ النوع الاجتماعي أو اللغة أو الديانة،

"سوف ندمر كل شيء"

مسؤولية الجيش عن الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية - ولاية أراكان، ميانمار

وذلك من بين جملة اعتبارات تمييزية أخرى محظورة، مع ضمان تفعيل هذا المبدأ وتطبيقه في واقع الممارسة الفعلية. وبانتظار إلغاء قانون الجنسية الحالي أو تعديله، ينبغي على السلطات أن تقوم بخطوات تكفل فورا إعادة حقوق المواطنة لحاملي بطاقات الهوية سارية المفعول سابقا، ولأطفالهم، ومع الحرص على عدم إلزامهم بالخضوع إلى إجراءات وتعقيدات جديدة لمنح الجنسية؛

- إلغاء جميع الأوامر والسياسات المحلية التي تفرض قيودا تعسفية وتمييزية على الروهينغيا لا سيما تلك المفروضة على حرية حركتهم، وضمن حصول الروهينغيا في ولاية أراكان على خدمات الرعاية الصحية والتعليم وفرص كسب الرزق دون تمييز؛
- السماح لمسلمي الروهينغيا وغيرهم من المسلمين بحرية التعبير عن مظاهرهم الدينية بسلام، بما في ذلك ممارسة شعائر العبادة والتعليم الديني في المدارس الحكومية والخاصة؛
- ضمان عودة اللاجئين والنازحين والمجتمعات المحلية بشكل آمن وطوعي يراعي كرامتهم إلى أماكن سكنهم السابقة حيثما أمكن ذلك، أو الحرص في الحالات الاستثنائية على توفير سكن بديل لهم في ولاية أراكان الشمالية مع مراعاة المشاركة الكاملة للاجئين والنازحين، وخصوصا النساء، في التخطيط لعملية العودة أو إعادة التوطين أو الاندماج، وإدارتها وتحقيق التنمية الشاملة في المنطقة. وضون حق جميع اللاجئين والنازحين في عدم التعرض للإعادة القسرية أو إعادة التوطين في أماكن تعرض حياتهم أو سلامتهم أو حريتهم أو صحتهم للخطر؛
- وضع خطط وسياسات مناسبة لتحقيق التنمية المستدامة في ولاية أراكان بما يعود بالمنفعة على الجميع دون تمييز، والتصدي للعوامل الهيكلية المسؤولة عن أوجه انعدام المساواة السائدة بما يكفل توفير احترام كافي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للجميع وحمايتها وإعمالها؛
- الإدانة العلنية دون مواربة لدعوات لكرهية القومية أو العرقية أو الدينية التي تحرض على التمييز أو العدائية أو العنف. واتخاذ إجراءات فعالة لوقف نشر مثل تلك الأفكار وتوفير الحماية للذين تستهدفهم، وذلك وفق أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان.

التعاون مع الأمم المتحدة وغيرها من الجهات والوكالات الدولية والوطنية من أصحاب المصلحة المعنيين

- السماح لتلك الجهات والوكالات فورا ودون عائق بالوصول إلى مختلف المناطق في البلاد بما في ذلك جميع المناطق التابعة لمحليات ماونغ داو وبوتيدونغ وراثيدونغ. والسماح للأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الوطنية والدولية بتقييم ورصد احتياجات النازحين وغيرهم ممن يحتاجون إلى إيصال المساعدات إليهم؛
- تبسيط وتوحيد إجراءات حصول العاملين في المنظمات الإغاثية والتنموية على التصاريح اللازمة لأداء أعمالهم في ولاية أراكان، والحرص تحديدا على إعداد الرد في غضون مدة معقولة، مع الأخذ في الحسبان وجود الكثير من المنظمات التي تدعم الفئات الهشة من السكان على وجه الخصوص؛
- والسماح لموظفي هيئات رصد حقوق الإنسان، والمراقبين المستقلين، والإعلاميين المحليين والدوليين الدخول بشكل كامل دون عائق إلى جميع مناطق ولاية أراكان وخصوصا مناطق محليات ماونغ داو وبوتيدونغ وراثيدونغ؛
- إتاحة الفرصة لمراقبي حقوق الإنسان وغيرهم من المراقبين المستقلين لدخول جميع مرافق الحجز في ولاية أراكان لا سيما مراكز الحجز غير الرسمية مثل قواعد ومخافر شرطة حرس الحدود؛
- تزويد عائلات جميع المحتجزين على خلفية عمليات قوات الأمن في ولاية أراكان في الأسابيع التي سبقت أو أعقبت هجمات جيش إنقاذ روهينغيا أراكان بتاريخ 25 أغسطس/ آب 2017 بمعلومات كاملة عن مصيرهم وأماكن تواجدهم. والحرص على إخلاء سبيل جميع المحتجزين فورا ما لم يتم اتهامهم بارتكاب جرائم معترف دوليا بتصنيفها كجرائم يعاقب القانون عليها، وإيداعهم من طرف محاكم مدنية ومستقلة لدى مراكز

"سوف ندمر كل شيء"

مسؤولية الجيش عن الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية - ولاية أراكان، ميانمار

الحجز الرسمية مع السماح لهم بتلقي زيارات دورية من عائلاتهم ومحامين من اختيارهم، وعلى أن تتم معاملتهم وفق قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (المعروفة باسم قواعد مانديلا) وغير ذلك من أحكام القانون الدولي ومعاييرها؛

- التراجع فوراً عن قرار حظر دخول المقررة الأممية الخاصة المعنية بأوضاع حقوق الإنسان في ميانمار إلى البلاد، والعمل عوضاً عن ذلك على تمكينها من الوصول دون عائق إلى جميع مناطق البلاد بشكل كامل ومستمر، وإتاحة إمكانية قيامها بعقد اجتماعات مع المسؤولين وغيرهم من الأفراد أو الجماعات من اختيارها بما في ذلك المحتجزين، وذلك دون تخويف أو مضايقة لها أو للأشخاص الذين تلتقي بهم، ومن ثم التعاون معها على وضع قواعد معيارية مشتركة لتقييم التقدم المحرز في مجال حقوق الإنسان وفق ما اشترطه مجلس حقوق الإنسان؛
- توجيه دعوة دائمة إلى باقي إجراءات الأمم المتحدة الخاصة، وتيسير أية زيارة يتم طلب القيام بها بشكل سريع وبما يكفل إمكانية الوصول إلى جميع مناطق البلاد؛
- تيسير افتتاح مكتب للمفوضية السامية لحقوق الإنسان في أقرب فرصة ممكنة مع ضمان تمتعه بكامل الحماية، والسماح له بتنفيذ ولايته المتعلقة بصون حقوق الإنسان ونشرها، وتمكينه من الوصول إلى جميع مناطق البلاد.

إلى " جيش إنقاذ روهينغيا أركان "

- إصدار أوامر فورية لجميع عناصر جيش الإنقاذ كي يتوقفوا ويمتنعوا عن ارتكاب عمليات القتل غير المشروع والاختطاف وغير ذلك من الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان؛
- تنحية جميع العناصر المشتبه بمسؤوليتها عن الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان؛
- التعاون بشكل كامل مع أية تحقيقات تجريها المحكمة الجنائية الدولية مستقبلاً، وغيرها من آليات الأمم المتحدة الحالية أو اللاحقة التي يتم تشكيلها للتحقيق مع أو ملاحقة المسؤولين عن الجرائم المرتكبة بما يخالف القانون الدولي وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان في ميانمار. والرد بسرعة على أية طلبات ترد من تلك الآليات بما في ذلك الطلبات المتعلقة بالحصول على المعلومات والوثائق.

إلى حكومة بنغلاديش

- الاستمرار بالسماح لجميع الفارين من العنف والاضطهاد في ميانمار بدخول بنغلاديش دون تأخير أو قيد؛
- الالتزام الصارم باحترام وتطبيق مبدأ عدم الإعادة القسرية، والحرص على أن تكون أية خطة لعودة اللاجئين الروهينغيا إلى ميانمار طوعية وآمنة تراعي كرامتهم، وأن تتم كجزء من عملية مستدامة. وضمان عدم إجبار أحد على العودة إذا كان يواجه خطر التعرض لانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان بما في ذلك خطر التعرض للتمييز والفصل بشكل منهجي منظم؛
- إعطاء الأولوية على صعيد التمويل والبرامج لمسألة توفير الرعاية اللاحقة بعد التعرض للاغتصاب، بما في ذلك توفير خدمات الدعم والإرشاد النفسي، وكامل خدمات الصحة الجنسية والإنجابية والمعلومات ذات الصلة لا سيما توفير وسائل منع الحمل في الحالات الطارئة، والإرشاد بشأن مرض فيروس نقص المناعة، وفحوص الإصابة به والعلاج الوقائي بعد الإصابة بالفيروس، وتوفير خدمات الإجهاض الآمنة والقانونية، وخدمات صحة الأمومة للاجئات الروهينغيا من ضحايا العنف الجنسي؛

"سوف ندمر كل شيء"

مسؤولية الجيش عن الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية - ولاية أركان، ميانمار

- التعاون بشكل كامل مع أية تحقيقات تجريها المحكمة الجنائية الدولية مستقبلاً، وغيرها من آليات الأمم المتحدة الحالية أو اللاحقة التي يتم تشكيلها للتحقيق مع أو ملاحقة المسؤولين عن الجرائم المرتكبة بما يخالف القانون الدولي، وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان في ميانمار. والرد بسرعة على أي طلبات ترد من تلك الآليات بما في ذلك الطلبات المتعلقة بالحصول على المعلومات والوثائق؛
- القيام بخطوات فعالة تكفل حماية الشهود وضحايا انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها قوات أمن ميانمار و"جيش إنقاذ روهينغيا أراكان"، وحماية عائلاتهم من التهديد والمضايقة والاعتداء. والتحقيق مع المسؤولين عن تلك التهديدات أو الاعتداءات وجلبهم للمثول أمام القضاء في ظل محاكمات عادلة، وتوفير السكن الآمن لأولئك الشهود والضحايا، وتوفير المساعدات المالية وغيرها من أشكال المساعدة لهم، ومساعدتهم على تغيير مكان السكن وتغيير الهوية إذا اقتضى الأمر.

إلى المنظمات الإنسانية الدولية والجهات المانحة التي توفر المساعدات للاجئين الروهينغيا في بنغلاديش

- إعطاء الأولوية على صعيد التمويل والبرامج لمسألة توفير الرعاية اللاحقة بعد التعرض للاغتصاب، بما في ذلك توفير خدمات الدعم والإرشاد النفسي، وكامل خدمات الصحة الجنسية والإنجابية والمعلومات ذات الصلة لا سيما توفير وسائل منع الحمل في الحالات الطارئة، والإرشاد بشأن مرض فيروس نقص المناعة، وفحوص الإصابة به والعلاج الوقائي بعد الإصابة بالفيروس، وتوفير خدمات الإجهاض الآمنة والقانونية، وخدمات صحة الأمومة للاجئات الروهينغيا من ضحايا العنف الجنسي؛

"سوف ندمر كل شيء"

مسؤولية الجيش عن الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية - ولاية أراكان، ميانمار

منظمة العفو الدولية

منظمة العفو الدولية
حركة عالمية لحقوق الإنسان.
عندما يقع ظلم على أي إنسان فإن
الأمر يهمنا جميعاً.

انضم إلى المحادثة

www.facebook.com/AmnestyArabic



@AmnestyAR



اتصل بنا

info@amnesty.org
mena@amnesty.org



+44 (0)20 7413 5500





رقم الوثيقة: ASA 16/8630/2018
اللغة الأصلية: الإنجليزية
amnesty.org